

الأخطاء الطبية فى ميزان الإسلام

أ. معروفة محمد حسن زيد الحسانى^(*)

مع التطور الكبير والإنجازات الهائلة فى عالم الطب وتشعب اختصاصاته ودقة الاختصاصات العلمية فيه استوجب التنظيم الدقيق له ، ومراقبة أى تجاوز أو خطأ جسيم قد يودى إلى أضرار جسيمة أقل ما فيها يتعلق بحياة الإنسان ويرى المتخصصين فى الطب أنه من المستحيل افتراض عدم ، وقوع هذه الأخطاء مستقبلاً ، إلا إنه من الممكن تجنبها قدر الإمكان ، ولكن حين يقترب الإنسان من أخيه الإنسان ليس فقط لشفائه من أمراضه ، وتخفيف وطأتها عليه ، بل أيضاً لمشاركته فيها بما تحمله من قلق وعذاب ، وبما تمنحه من فضائل الصبر ، والمحبة ، والرجاء تتجسد بذلك مهنة الطب القائمة على الخبرة ، والاختصاص ، والأخلاق العالية ، والإخلاص ، والانففاع فى خدمة الآخرين بأبهى الصور وأحلاها ، وتشكل الأخلاق للقرآنية معياراً مناسباً لجميع الأجناس البشرية ، ولكل المهن ، وفى كل زمان ، حيث أنها توجه سلوك البشر ومواقفهم فى حياتهم الخاصة والمهنية .

ويجب أن توجه هذه المعايير الأخلاقية والقيم السامية أصحاب المهن الطبية من المسلمين فى حياتهم الخاصة وكذلك أثناء أدائهم لأعمالهم .

فيجب على الأطباء المسلمين الإيمان بالله والعمل بتعاليم الإسلام وعاداته ، سواء فى حياتهم الخاصة أو المهنية . وهذا الإيمان يوجب عليهم توقير الجميع ، كما يوجب عليهم التواضع والبساطة واللطف والرحمة والصبر وتحمل الآخر ، كما يجب أن يكونوا على الصراط المستقيم وأن يسعوا إلى رضا الله دائماً .

إن الأطباء الذين يتمتعون بهذا القدر من الفضائل قادرون على إتمام متطلبات مهنتهم والتي تتلخص فيما يلى^(١) :

(*) باحثة بالسنة المنهجية للدكتوراه بفرع التفسير ، قسم الكتاب والسنة - كلية الدعوة وأصول الدين - جامعة أم القرى بالمملكة العربية السعودية .

(١) انظر : يوسف التركى : الطبيب المسلم تميز وسمات ، ص ١ ، بتصرف والرازى : أخلاق الطبيب ، ص ١٩ .

١- النية واحتساب الأجر من الله . عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه قال : سمعت رسول الله ﷺ يقول : "إنما الأعمال بالنيات ، وإنما لكل امرئ ما نوى ، فمن كانت هجرته إلى الله ورسوله فهجرته إلى الله ورسوله ، ومن كانت هجرته لدنيا يصيبها ، أو امرأة ينكحها فهجرته إلى ما هاجر إليه" (١) .

٢- الأمانة وإتقان العمل . قال تعالى : ﴿ تَبَارَكَ الَّذِي بِيَدِهِ الْمُلْكُ وَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ * الَّذِي خَلَقَ الْمَوْتَ وَالْحَيَاةَ لِيَبْلُوَكُمْ أَيُّكُمْ أَحْسَنُ عَمَلًا وَهُوَ الْعَزِيزُ الْغَفُورُ ﴾ (٢) وقال تعالى : ﴿ وَالَّذِينَ هُمْ لِأَمَانَاتِهِمْ وَعَهْدِهِمْ رَاعُونَ ﴾ (٣) .

٣- استشعار مراقبة الله له في شئون حياته كلها لكي يكون حريصًا ومنظمًا في أداء عمله ورعاية مرضاه على أكمل وجه ، قال تعالى : ﴿ إِنَّ اللَّهَ لَا يَخْفَى عَلَيْهِ شَيْءٌ فِي الْأَرْضِ وَلَا فِي السَّمَاءِ ﴾ (٤) وقال تعالى : ﴿ يَعْلَمُ خَائِنَةَ الْأَعْيُنِ وَمَا تُخْفِي الصُّدُورُ ﴾ (٥) .

٤- تركية النفس والمحاسبة . قال تعالى : ﴿ كُلُّ نَفْسٍ بِمَا كَسَبَتْ رَهِينَةٌ ﴾ (٦) وقال تعالى : ﴿ بَلِ الْإِنْسَانُ عَلَى نَفْسِهِ بَصِيرَةٌ * وَلَوْ أَلْقَى مَعَاذِيرَهُ ﴾ (٧) .

٥- طلب العلم المستمر قال تعالى : ﴿ وَقُلْ رَبِّ زِدْنِي عِلْمًا ﴾ (٨) وقال تعالى : ﴿ يَرْقِعُ اللَّهُ لَ الَّذِينَ آمَنُوا مِنْكُمْ وَالَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ دَرَجَاتٍ ﴾ (٩) وعن أبي هريرة رضي الله عنه

(١) صحيح البخارى ٣/١ رقم ١ .

(٢) المالك ، آية ١-٢ .

(٣) المعارج ، آية ٣٢ .

(٤) آل عمران ، آية ٥ .

(٥) غافر ، آية ١٩ .

(٦) المدثر ، آية ٣٨ .

(٧) القيامة ، آية ١٤-١٥ .

(٨) طه ، آية ١١٤ .

(٩) المجادلة ، آية ١١ .

أن رسول الله ﷺ قال : "من سلك طريقاً يلتمس فيه علماً سهل الله له طريقاً إلى الجنة" (١) .

٦- الشخصية المتميزة وحسن الخلق من التواضع والصدق والرحمة والعدل والتعاون وحب الخير للآخرين والحياء والحلم والأناة ، قال تعالى : ﴿ وَإِنَّكَ لَعَلَى خُلُقٍ عَظِيمٍ ﴾ (٢) . وعن أنس رضي الله عنه قال : "كان رسول الله ﷺ أحسن الناس خلقاً" (٣) .

٧- احترام حقوق المريض ، من حفظ أسرارهم وأحوالهم الخاصة من أقوال وأفعال وهناك جملة من النصوص الشرعية تضع عدداً من الصفات في قائمة الأخلاق الكريمة والمناقب الحميدة ، كالصدق والأمانة وعجم إنشاء السر قال تعالى : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَخُونُوا اللَّهَ وَالرُّسُولَ وَتَخُونُوا أَمَانَاتِكُمْ وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ ﴾ (٤) .

٨- التفقه في الدين وفي المسائل الطبية حسب الاختصاص . عن معاوية رضي الله عنه قال : قال رسول الله ﷺ : "من يرد الله به خيراً يفقهه في الدين" (٥) .

٩- التوازن في حياة الطبيب . إن التوازن المهني والأسري والاجتماعي في حياة الطبيب عامل مهم في توفير الاستقرار النفسي ورفع درجة الإنتاجية للطبيب ، عن عون بن أبي جحيفة عن أبيه رضي الله عنهما قال : آخى النبي ﷺ بين سلمان وبني الدرداء فزار سلمان أبا الدرداء . فقال له سلمان : إن لربك عليك حقاً ، وإن لنفسك عليك حقاً ، ولأهلك عليك حقاً ، فأعط كل ذي حق حقه ، فأتى النبي ﷺ فذكر ذلك له فقال النبي "صدق سلمان" (٦) .

(١) صحيح مسلم ٢٠٧٤/٤ رقم ٢٦٩٩ .

(٢) القلم ، آية ٤ .

(٣) صحيح البخاري ٢٢٩١/٥ رقم ٥٨٥٠ . ومسلم ١٦٩٢/٣ رقم ٢١٥٠ و ٢٣١٠ .

(٤) الأنفال ، آية ٢٧ .

(٥) صحيح البخاري ٣٩/١ رقم ٧١ و ٢٩٤٨ و ٢٩٤٩ و ٦٨٨٢ ومسلم ٧١٨/٢ رقم ١٠٣٧ .

(٦) صحيح البخاري ٦٩٤/٢ رقم ١٨٦٧ .

إذا فإن الطبيب مؤتمن على صحة الإنسان ومؤتمن على أسرار المرضى وأعراض الناس وهذه أئمن ما لديه ؛ ولذا صارت مهنة الطب من أشرف المهن وأنبها . فإن عرف الطبيب قدر مهنته وعظيم شرفها لم يسعه إلا أن يتصرف بما يليق بقدرها ومكانتها فيسمو بنفسه عن ارتكاب كل ما لا يليق به وبمهنته كالخداع ، والكذب ، والتزيف ، وإخلاف المواعيد والتكبر ، وادعاء ما لا يعرف ، وغير ذلك مما لا بد أن يُعرف إن عاجلاً أم آجلاً ، فيكتب في ميزان سيئاته ، وينقص قدره عند الناس ، فيخسر دينه ودنياه .

فعلى الطبيب أن يجيد فنه ويتقن عمله ، قال رسول الله : (إن الله يحب إذا عمل أحدكم عملاً أن يتقنه) ^(١) ، كما ينبغي أن يتصف بكل صفة حسنة تليق بالشرف الرفيع الذي حباه الله عز وجل لمن يقضون حوائج الناس ويمسحون آلامهم ويُقرجون كربهم . وإذا كان الإسلام يحمل أهله على مكارم الأخلاق وإتقان العمل ، فإنها في حق المنتمين إلى مهنة الطب أوجب وأكد .

في عام (٣١٩هـ) أمر الخليفة العباسي (المقتدر) محتسبه (إبراهيم بن بطحا بن أبي أصيبعة) بمنع جميع الأطباء من المعالجة إلا من امتحنه رئيس الأطباء في ذلك العهد وهو (سنان بن ثابت بن قرة) وكتب له رقعة بما يطلق له التصرف فيه من الصناعة ، وقد امتحن في بغداد وحدها وقتذاك (٨٠٠ طبيب) عدا الذين لم يدخلوا الامتحان لشهرتهم وعلو شأنهم في الطب ! حدث هذا بعد أن علم الخليفة أن طبيباً من أطباء بغداد أخطأ في مداواة مريض فمات ، وقد غرم هذا الطبيب دية المريض ، ومنع من ممارسة الطب . ولم يهمل المسؤولون في العهود الإسلامية الأولى ضوابط الإسلام وكنياته في العمل الطبي . بل وضع التشريع للممارسات الطبية . لقد أنشأت مراكز ومدارس طبية في بغداد والبصرة والكوفة والقاهرة ودمشق ، وظهرت تخصصات مثل الكحالة ، والجراحة ، والنساء والولادة . وكان المتخرج في هذه

(١) رواه أبو يعلى في مسنده ٣٤٩/٧ رقم ٤٣٨٦ ، والطبراني في معجمه الأوسط ٢٧٥/١ رقم ٨٩٧ .

المدارس يؤدي اختباراً في موضوعه . وكما سبق ، فقد منع الخلفاء والفقهاء والقضاة الطبيب الجاهل الذي يخدع الناس بمظهره ويضرهم بسوء طبيه من مزاوله مهنة الطب^(١). وفي الحديث (من تطيب ولم يُعلم عنه الطب قبل ذلك فهو ضامن)^(٢).

ومع كل ما ذكر سابقاً فإن الطبيب إنسان ، والعامل البشري لا يمكن تجاهله ، فقد يخطئ الطبيب ، لذلك وجب عليه أن يتعرف على الأخطاء الطبية ومسؤوليته تجاهها ، وأن يتعرف على الفرق بينها وبين المضاعفات التي قد تحدث رغم أخذه بكل ما سبق من تقنية وتدريب ومهارات .

من هنا ظهرت أهمية الموضوع وسبب اختياري له ، فقسمت البحث إلى مقدمة وعدة مطالب هي على النحو التالي :

- المطلب الأول : تعريف (الخطأ الطبي) .
- المطلب الثاني : أنواع الخطأ المشار إليها في القرآن .
- المطلب الثالث : أنواع الأخطاء الطبية .
- المطلب الرابع : معيار الخطأ الطبي .
- المطلب الخامس : شروط الضمان وحالات ضمان الطبيب في الإسلام.
- المطلب السادس : أدلة مشروعية المسؤولية في العمل الطبي .
- المطلب السابع : كيفية إثبات الخطأ الطبي .
- المطلب الثامن : مسؤولية الطبيب تجاه الخطأ الطبي .
- المطلب التاسع : كيف يمكن تفادي هذه الأخطاء .

(١) ابن أبي اصيبعة عيون الأنباء في طبقات الأطباء ٦٩/١٠ .

(٢) انحديث : أخرجه أبو داود ٤٥٨٦ ، والنسائي ٥٣/٨ ، وابن ماجه ٣٤٦٦ ، والدارقطني ٣٧٠ ، والحاكم ٢١٢/٤ والبيهقي ١٤١ وقال الحاكم : صحيح الإسناد ، ووافقه الذهبي قال عنه الألباني صحيح ، انظر : سلسلة الأحاديث الصحيحة ٢٢٨/٢ .

منهجى فى البحث ثم الخاتمة والفهارس .

منهجى فى البحث :

- ١- عزو الآيات القرآنية وذلك بذكر السورة ورقمها .
- ٢- تخريج الأحاديث من الكتب المعتمدة ، والحكم عليها من خلال أقوال العلماء فيها ، وذلك بذكر الجزء والصفحة ورقم الحديث ، وإن كان الحديث من الصحيحين اكتفيت بذلك فى تخريجه .
- ٣- عزو الأقوال إلى قائلها .
- ٤- ترجمة الأعلام عدا المشهورين .
- ٥- قد يطول الاقتباس وما ذلك إلا لدقة تخصص البحث فى المجال الطبى .

المطلب الأول : تعريف (الأخطاء الطبية)

لما كانت الحاجة قائمة إلى التداوى والعلاج بالجراحة وغيرها ، أنشأت الشريعة الإسلامية للمريض ، وأهل الاختصاص من الأطباء الإقدام على فعل التطبيب اللازم ، والذي يشمل فى كثير من صورته على تصرفات مختلفة فى أعضاء الإنسان ومنافعه ، لكن الشريعة الإسلامية جعلت ذلك مقيداً بقواعد وضوابط على الطبيب أن يلتزم بها ، وإلا كان مسؤولاً عما يحدث تحت يده من تلف للنفس ، أو العضو ، أو المنفعة . ذلك أن الأطباء ومساعدتهم بشر يعتبرهم ما يعتري النفس البشرية الضعيفة من الخطأ فى العمل الطبى ، فقد يخرجون فى بعض الأحيان عن القيود الشرعية ، بتعد أو تقريط ، ويتجاوزونها معرضين أرواح الناس وأجسادهم للهلاك والتلف . لذلك كان من الواجب فى هذا البحث التعرض للتعريف بالخطأ ومن ثم التعريف بالعمل الطبى وماهيته .

أولاً : تعريف الخطأ لغة واصطلاحاً :

الخطأ لغة :

(الخطأ والخطاء : ضد الصواب ، يقال أخطأ ، قال تعالى : ﴿وَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ فِيمَا أَخْطَأْتُمْ بِهِ﴾^(١) عذاه بالباء لأنه فى معنى عثرتم أو غلطتم ، وأخطأ الطريق

(١) الأحزاب : آية ٥ .

عدل عنه ، وأخطأ الرامى للغرض : لم يصبه .. والخطأ : ما لم يتعمد ، والخطأ : ما
تعمد ، وقيل : المخطئ : من أراد الصواب فصار إلى غيره ، والخطئ : من تعمّد
ما لا ينبغي ، والخطيئة الذنب على عمد ، والخطء: الذنب فى قوله تعالى : ﴿ إِنَّ
قَتْلَهُمْ كَانَ خِطْءًا كَبِيرًا ﴾ ^(١) أى إثمًا ، وقال تعالى : فيما حكاه عن إخوة يوسف :
﴿ إِنَّا كُنَّا خَاطِئِينَ ﴾ ^(٢) أى آثمين ... ^(٣) .

قال الراغب فى "المفردات" : (الخطأ : العدول عن الجهة) ثم ذكر بعض
صور الخطأ ومنها : (أن يريد ما يحسن فعله ، ولكن يقع منه خلاف ما يريد فيقال
أخطأ فهو خطيء ، وهذا قد أصاب فى الإرادة وأخطأ فى الفعل ، وهذا المعنى بقوله
ﷺ : "إن الله تجاوز عن أمتى الخطأ والنسيان .." ^(٤) ويقول : "... من اجتهد فأخطأ
فله أجر ..." ^(٥) ، ﴿ وَمَنْ قَتَلَ مُؤْمِنًا خَطَأً فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ ﴾ ^(٦) إلى أن يقول (وجملة
الأمر أن من أراد شيئاً فاتفق منه غيره يقال : أخطأ ، وإن وقع منه كما أراده يقال :
أصاب ، وقد يقال : لمن فعل فعلاً لا يحسن أو أراد إرادة لا تجمل إنه أخطأ) ^(٧) .

وخلاصة المعنى أن الخطأ فى اللغة : أن يريد ويقصد أمراً ، فيقع فى غير ما
يريد ، أما الخطء : فهو الإثم أو الذنب المتعمد والله أعلم .

(١) الإسراء ، آية ٣١ .

(٢) يوسف ، آية ٩٧ .

(٣) لسان العرب ١/٦٥ - ٦٨ وانظر مختار الصحاح ١٧٩ ، ١٨٠ والنهاية فى غريب
الحديث ٢/٤٤ ، ٤٥ المعجم الوسيط ١/٢٣٢ .

(٤) سنن ابن ماجه ١/٦٥٩ رقم ٢٠٤٣ ومصنف عبد الرزاق ٦/٤٠٩ رقم ٢١٤١٦ قال :
الأبائى : صحيح. انظر : صحيح سنن ابن ماجه باختصار السند ١/٣٤٧ رقم ١٦٦٢ .
والمشكاة رقم ٦٢٨٤ والارواء ٨٢ .

(٥) صحيح البخارى ٦/٢٦٧٦ رقم ٦٩١٨ . ومسلم ٣/١٣٤٢ رقم ١٧١٦ .

(٦) النساء ، آية : ٩٢ .

(٧) المفردات : ١٥١ ، وانظر : مجموع الفتاوى ٢٠/١٩ - ٢٤ .

أما معنى الخطأ فى الاصطلاح : فهو قريب من المعنى اللغوى ، قال الحافظ ابن رجب : (الخطأ : هو أن يقصد بفعله شيئاً فيصادف فعله غير ما قصده ، مثل أن يقصد قتل كافر فصادف قتله مسلماً) ^(١) ، أو يظن أن الحق فى جهته ، فيصادف غير ذلك ^(٢) .

قال الجرجاني : (الخطأ وهو ما ليس للإنسان فيه قصد .. كما إذا رمى شخصاً ظنه صيداً أو حربياً فإذا هو مسلم ..) ^(٣) ، وحاصل التعريفات :

أن الخطأ فى الاصطلاح : (كل ما يصدر عن المكلف من قول أو فعل خال عن إرادته وغير مقترن بقصد منه) ^(٤) .

ثانياً : تعريف العمل الطبى

إن الطب من المهن الكفائية التى يجب أن يقوم بها أحد ، يقول ابن تيمية "المنافع التى يجب بذلها نوعان : ... ومنها ما يجب لحاجة الناس ، وإن بذل منافع الأبدان يجب عند الحاجة" ^(٥) . وقد جاء تعريف الطب فى اللغة والاصطلاح . فالطب بطاء مثناة ، يطلق فى لغة العرب على معان :

منها : علاج الجسم والنفس ، يقال : طبّه طبيباً ، إذا دأواه ^(٦) .

ومنها : الإصلاح ، يقال : طبيبته إذا أصلحته .

ومنها : العادة ، وكل حاذق طبيب عند العرب ^(٧) .

(١) انظر : ابن رجب الحنبلى ، جامع العلوم والحكم ، ٣٥٢ .

(٢) انظر : فتح البارى ٣١٩/١٣ .

(٣) انظر : الجرجاني ، التعريفات ١٠٤ .

(٤) المصدر نفسه ٣٩٦ .

(٥) انظر : ابن تيمية ، الحسبة ، ص ٣٧ .

(٦) ابن منظور ، لسان العرب ٥٥٣/١ ، الزبيدى : تاج العروس ٣٥١/١ ، والمصباح

المنير ٣٦٨/٢ ، مادة (طبيب) .

(٧) الجوهري ، الصحاح ١٧٠/١ ، ابن منظور ، لسان العرب ٥٥٤/١ ، مادة (طبيب) .

ومنها : العادة ، يقال : ليس ذاك بطبى أى عادتى .

ومنها : السحر ، يقال : رجل مطبوب ، أى مسحور .

ومنها : الدلالة على نية الإنسان وإرادته^(١) .

والمعنى المتعلق من هذه المعانى بعنوان البحث هو المعنى الأول ، وهو علاج الجسم ، والنفس .

واختلف الأطباء فى بيان معنى الطب الاصطلاحي على أقوال هى :

القول الأول :

هو "علم يعرف منه أحوال بدن الإنسان ، من جهة ما يعرض لها من صحة وفساد" . ونسب هذا القول لقضاء الأطباء^(٢) .

القول الثانى :

هو "علم بأحوال بدن الإنسان يحفظ به حاصل الصحة ، ويسترد زائلها"^(٣) ونسب هذا القول لجالينوس^(٤) وابن سينا^(٥) . ومن ذلك نستطيع أن نعرف الطبيب : فهو الذى يعرف العلة ، ودواءها ، وكيفية المداواة^(٦) . وقيل : هو العالم بالطب^(٧) .

(١) المصدر السابق .

(٢) الأنطاكي ، النزعة المبهجة فى تشخيص الأذهان وتعديل الأمزجة ٣٤/١ .

(٣) المصدر السابق ٣٤/١ ، ٣٥ وابن سينا ، القانون فى الطب ، ٣/١ .

(٤) كلوديوس جالينوس : من قضاء الأطباء المبرزين ، ولد فى مدينة (برغش) من أرض اليونان فى خريف عام (١٣٠) بعد الميلاد ، وقيل : عام (٥٩) له كتب كثيرة فى الطب ، منها : العلل والأمراض ، ومنها العصب ، مات سنة (٢٠٠) بعد الميلاد . (طبقات الأطباء لابن جليل ص ٤١) .

(٥) هو الحسين بن عبد الله بن الحسن بن على سينا البلخى ، ثم البخارى ، ولد بخرميش من قرى بخارى فى صفر عام ٣٧٠هـ ، كان شاعراً مشاركاً فى علوم عديدة ، وبرز فى الطب واشتهر به ، ومن مؤلفاته : القانون فى الطب ، والموجز الكبير فى المنطق ، لسان العرب فى اللغة (معجم المؤلفين ، عمر رضا كحالة ٢٠/٤) .

(٦) انظر : ابن منظور ، لسان العرب ٥٥٤/١ . وابن القيم ، الطب النبوى ، ص ٤٩٥ . والشوكانى ، نيل الأوطار ٢٩٦/٥ .

(٧) انظر الجوهرى ، الصحاح ١٧٠/١ ، مادة (طبيب) .

على هذا فإن العمل الطبى مثل أى عمل إنسانى عرضة للخطأ والصواب ، ولكن حياة الناس لها مبادئ يجب أن يلتزم بها الطبيب ، ويجب أن يحاسب الطبيب إذا لم يلتزم بأخلاقيات المهنة ، وبالنسبة لأخطاء الأطباء يجب أن يحاسب الطبيب ولكن بعد التحقيق فى الموضوع بشكل جيد ، وأرى أن عمل الطبيب يعتبر خطأ إذا ما توافرت فيه ثلاثة عناصر :

١- الخطأ أو الإهمال وهنا لا يتحقق ولا يوضحه إلا أصحاب المهنة حتى يؤكدوا أنه خطأ بالفعل والإهمال .

٢- حدوث الضرر مهما كان نوعه .

٣- العلاقة السببية أو الرابطة السببية بين الخطأ والضرر الذى لحق المريض .

فلا يكون هناك خطأ إلا باكتمال هذه العناصر ، فقد يقع الخطأ دون أن يحدث ضرراً أو أن يكون الضرر غير ناتج عن الخطأ بطريقة مباشرة أو غير مباشرة . وبعد هذا تتم محاسبة الطبيب بحجم الخطأ وجسامة الضرر الذى لحق بالمريض .. (١)

إذا فإن الخطأ الطبى : "هو كل مخالفة أو خروج من الطبيب فى سلوكه على القواعد والأصول الطبية التى يقضى بها العلم ، أو المتعارف عليها نظرياً وعملياً وقت تنفيذه للعمل الطبى ، أو إخلاله بواجبات الحيلة واليقظة التى يفرضها القانون متى ترتب على فعله نتائج جسيمة ، فى حين كان فى قدرته وواجبا عليه أن يتخذ فى تصرفه اليقظة والتبصر حتى لا يضر المريض" (٢) .

ومن هذا التعريف يتبين لنا أن تقصير الطبيب فى واجباته المهنية التى تشترطها أصول مهنته وتخصصه خطأ طبى .

(١) انظر : المشقيح ، المسؤولية الطبية ، ص ٥ .

(٢) انظر : أسامة قايد ، المسؤولية الجنائية للأطباء ، ص ٢٢٤ .

المطلب الثاني : أنواع الخطأ حسب المفهوم القرآني

إن الخطأ من المفاهيم التي تختلف باختلاف فهم الأشخاص وأعرافهم ،
والخطأ في القرآن ينقسم بحسب الآية القرآنية الكريمة التالية :

﴿ لَا يَكْفُرُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا لَهَا مَا كَسَبَتْ وَعَلَيْهَا مَا اكْتَسَبَتْ رَبَّنَا لَا
تُؤَاخِذْنَا إِنْ نَسِينَا أَوْ أَخْطَأْنَا رَبَّنَا وَلَا تَحْمِلْ عَلَيْنَا إَصْرًا كَمَا حَمَلْتَهُ عَلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِنَا
رَبَّنَا وَلَا تَحْمِلْنَا مَا لَا طَاقَةَ لَنَا بِهِ وَاعْفُ عَنَّا وَاعْفِرْ لَنَا وَارْحَمْنَا أَنْتَ مَوْلَانَا فَانصُرْنَا
عَلَى الْقَوْمِ الْكَافِرِينَ ﴾ ^(١) ينقسم إلى قسمين هما :

١- الخطأ العمد .

٢- الخطأ غير مقصود .

وقد ذكر في تفسير الآية الكريمة أن للنفس ما عملت من خير وعمل صالح
فلها أجره وثوابه ، وعليها من الوزر بما اكتسبت ، وفي (إن نسينا) جعله بعضهم من
النسيان الذي هو السهو .

وجعله بعضهم : من النسيان الذي هو الترك والإغفال . قال الله تعالى :
﴿ نَسُوا اللَّهَ فَنَسِيَهُمْ ﴾ والأول أجود .

وفي (أو أخطأنا) ، جعله بعضهم من القصد والعمد ، يقال : خطيء فلان إذا
تعمد ، يخطأ خطأ وخطأ . قال الله : ﴿ إِنْ قَتَلْتُمْ كَانَ خِطْءًا كَبِيرًا ﴾ .

وجعله آخرون ، من الخطأ الذي هو الجهل والسهو وهو الأصح ؛ لأن ما
كان عمداً من الذنب غير معفو عنه ، بل هو في مشيئة الله تعالى ما لم يكن كفراً .
قال عطاء : ﴿ إِنْ نَسِينَا أَوْ أَخْطَأْنَا ﴾ . ويعنى إن جهلنا أو تعمدنا له ^(٢) .

فالخطأ غير مقصود هو ما يريد العبد من ربه في تركه مؤاخذته ، وأما
الخطأ العمد هو الذي لا يستحق الوقوف عليه لأنه اعتداء على الإنسان أكثر من
أن يكون خطأ طبياً ، وهذا الخطأ هو الذي يدخل تحت الآية الكريمة ﴿ وَكُتِبْنَا عَلَيْهِمْ ﴾

(١) البقرة ، آية ٢٨٦ .

(٢) انظر : النيسابوري ، الكشف والبيان ٢/٢٩٩ .

فِيهَا أَنْ النَّفْسَ بِالنَّفْسِ وَالْعَيْنَ بِالْعَيْنِ وَالْأَنْفَ بِالْأَنْفِ وَالْأُذُنَ بِالْأُذُنِ وَالسِّنَّ بِالسِّنِّ وَالْجُرُوحَ قِصَاصًا فَمَنْ تَصَدَّقَ بِهِ فَهُوَ كَفَّارَةٌ لَهُ وَمَنْ لَمْ يَحْكَمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ ﴿١﴾ .

وما يجب علينا في هذا البحث التركيز عليه الخطأ غير المعتمد وهذا له تقسيمات كثيرة هي على النحو التالي (٢) :

١- الجهل . ٢- النسيان . ٣- الإهمال .

الجهل : وهو الإقدام على أمر ليس له به علم أو اعتقاد شيء خلاف ما هو عليه ، (٣) قال رسول الله ﷺ (إما طبيب تطيب على قوم لا يعرف له تطيب قبل ذلك فأعنت ، فهو ضامن) (٤) .

النسيان : ترك الإنسان ضبط ما استودع إما لضعف قلبه وإما عن غفلة أو عن قصد ، وعند الأطباء نقصان أو بطلان لقوة الذكاء (٥) . وهذا إن حصل من الطبيب فهو مؤاخذ عليه ذلك ويتحمل تبعات نسيانه .

الإهمال : ويقصد به الضياع ، والإهمال وعدم الرعاية (٦) . وهذا أيضا يضمنه الطبيب خاصة إذا أدى إلى تبعات مؤثرة ، خاصة أن هذا النوع لا يكون إلا

(١) المائدة ، آية ٤٥ .

(٢) انظر : عبد الله منجود ، الممارسات الطبية بين خطأ الطبيب ومضاعفات المرض ، مقالة ، موقع الكتروني .

(٣) انظر : المناوي ، التوقيف على مهمات التعاريف ، ص ٢٦٠ والجرجاني ، والتعريفات ، ص ١٠٨ .

(٤) سنن أبو داود ١٥٩/٤ رقم ٤٥٨٧ . ومصنف عبد الرزاق ٤٧٠/٩ رقم ١٨٠٤٤ . ومصنف ابن أبي شيبة ٤٢٠/٥ رقم ٢٧٥٩١ .

(٥) انظر : المناوي ، المصدر السابق ، ص ٦٩٨ . والزيدي ، تاج العروس ٨٤٤٦/١ .

(٦) انظر : الأزهرى ، تهذيب اللغة ٣٣٦/٢ مادة بهل . وابن منظور ، لسان العرب ، ٢٢٨/٨ مادة ضيع .

بعد عدة أمور منها الخطأ فى التشخيص أو بعبارة أدق إهمال تشخيص المريض ، لأن معظم الأخطاء الطبية تكمن فى التشخيص أولاً ثم فى العلاج ثانياً .

فإذا فرط وأهمل فى الأصول والقواعد العلمية المقررة فى علم الطب من تقصير فى الأداء وعدم الالتزام والعناية التى تقتضى بذل قصارى جهده فى شفاء المريض بعد الله سبحانه ، فانهراف الطبيب عن ذلك يعد خطأ يستوجب مسؤوليته .

المطلب الثالث : أنواع الأخطاء الطبية

هناك نوعان للخطأ فى المجال الطبى هما :

أولاً : الخطأ العادى (غير المهنى) :

هو الخطأ الذى ليس له علاقة بالأصول المهنية والفنية أى هو خارج عن إطار المهنة الطبية ، والناجم عن سلوك الإنسان العادى الذى أخل بالقواعد العامة للالتزام التى يجب على كافة المهنيين التقيد بها .

ومن الأمثلة على هذا النوع من الأخطاء فى المجال الطبى هو قيام الطبيب بإجراء عملية وهو مرهق لمريض^(١) .

وهذا النوع من الأخطاء عادة لا يسأل عنه الطبيب ؛ لأنه حاصل على الإجازة العلمية التى ترخص له مزاوله مهنة الطب .

ثانياً : الخطأ الطبى المهنى

هو الخطأ الذى يقع من الطبيب كلما خالف القواعد والأصول التى توجبها المهنة الطبية ، والمتعارف عليها علمياً فى الأوساط الطبية وقت تنفيذه العمل الطبى .

ومن الأمثلة على هذا النوع : قيام الطبيب بإجراء عملية وهو مخمور لمريض^(٢) .

(١) انظر : منصور المعاينة ، المسؤولية المدنية والجنائية فى الأخطاء الطبية ، ص ٤٧ .

(٢) انظر : المصدر السابق ، ص ٤٨ .

وهذا النوع من الأخطاء هو ما يسأل عنه الطبيب خاصة إذا كان الضرر جسيما ، وهنا يجب على المسؤولين إجراء اللازم حيال ذلك .

إن هذه الأنواع من الأخطاء فى المجال الطبى تخص الإنسان فوجب فى كلا النوعين مساءلة الطبيب ، وسواء كانت الأخطاء جسيمة أو يسيرة ، فلا موجب للفرقة بين النوعين ؛ وذلك بسبب طبيعة المهنة الطبية وخصوصيتها ، المتعلقة بسلامة وصحة الحياة الإنسانية ، كذلك صعوبة التفريق بين الأخطاء فى المهنة الطبية فمثلا نسيان شاش أو أداة طبية فى جوف المريض بعد إجراء العملية نتيجة إرهاق أو تعب قد يكون خطأ عاديا ولكن فى الوقت نفسه يمكن اعتباره خطأ مهنيا ؛ لذلك فإن الخطأ الطبى العادى يمكن أن يكون خطأ مهنيا ؛ لأن طبيعة العمل الطبى وتداخلاته تحتاج إلى تقدير .

فمثلا استدعاء اختصاصى للكشف على حالة مرضية قد تبدو لأول وهلة أنها سلوك عادى ؛ ولكن فى الحقيقة أن مثل هذا الإجراء الذى يبدو عاديا يحتاج حتما إلى تقدير فنى مهنى لحالة المريض فلو تقاعس الطبيب العام مثلا عن استدعاء الاختصاصى وحصل للمريض مضاعفات ، فإن هذا التقاعس يعد خطأ طبيا ارتكبه الطبيب العام ؛ لأنه خالف القواعد العامة المرتبطة بالحرص والحذر وتقديم العناية اللازمة ؛ فهذا الخطأ يبدو وكأنه عادى ولكن هذا السلوك مرتبط ومبنى أصلا على التقدير الفنى المهنى لحالة المريض .

إذا الطبيب خاضع لمساءلته عن أى خطأ يرتكبه مهما كان نوعه أو حجمه أو شكله ، وعليه أن يتحمل مسؤولية أخطائه^(١) .

المطلب الرابع : معيار الخطأ الطبى

إن مسؤولية الطبيب عن أخطائه لا يعنى أن يؤخذ بالظن والاحتمال . قال تعالى : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اجْتَنِبُوا كَثِيرًا مِّنَ الظَّنِّ إِنَّ بَعْضَ الظَّنِّ إِثْمٌ ﴾^(٢) ، لأن

(١) انظر : محمد شريم ، الأخطاء الطبية بين الالتزام والمسؤولية ، ص ١٦٤ .

(٢) الحجرات ، جزء من الآية ١٢ .

المسؤولية تترتب على خطأ ثابت محقق وإن التزامات الطبيب تحددها الأصول والنظريات العلمية الثابتة ، وما لم يكن هناك إغفال لإحدى القواعد المسلم بها فى الطب فلا يكون الطبيب مسؤولاً .

وعلى ذلك لا يصح مساءلة الطبيب عن تصرف مسند إليه إذا اختلفت الآراء الفنية فى هذا التصرف فأقره بعضهم وأنكره البعض الآخر ، بل إن الطبيب يعفى من المؤاخذة إذا كان قد عول فى تصرفه على مرجع من المراجع التى يصح التعويل عليها ولو ثبت بعد ذلك أن المرجع كان بعيداً عن الصواب .

وقد يرجع الضرر الذى أصاب المريض إلى خطأ الطبيب ، وخطأ آخر من غيره ، حيث تتضافر عدة عوامل لإحداث الخطأ ، بعضها منسوب إلى الطبيب والبعض الآخر منسوب إلى غيره . وهنا يبحث كل عامل على حدة أو تعتبر جميع هذه العوامل التى أسهمت فى وقوع الضرر على المريض متعادلة كلها من حيث تحمل المسؤولية ؛ حيث كان بينهما علاقة سببية ، وعلى هذا نرى أن شفاء المريض لا يقع على عاتق الطبيب وحده لأن الشفاء يتوقف على عوامل كثيرة واعتبارات لا تخضع دائماً لسلطان الطبيب ، كمناعة الجسم ، وحالته من حيث الوراثة والمناعة وإصاباته بأمراض أخرى ، وقصور العلوم الطبية التى قد تقف عاجزة عن علاج الكثير من الأمراض ، وفى الكثير من الحالات لا يفعل الطبيب أكثر من تخفيف آلام المريض أو تأجيل المصير المحتوم .

فليس إخفاق الطبيب دليلاً على خطئه ، بل فى أحيان أخرى قد يكون الشفاء مرده غلط الطبيب أو عدم استعمال الدواء ، أو مقاومة المريض الذاتية.

والطبيب لا يلزم بشفاء المريض ولا يمنع تطور المرض ضد مصلحته ولا يتحمل تبعه الأخطار والحوادث ولكن الواجب الملقى عليه هو أن يبذل العناية الكافية وأن يصف له وسائل العلاج التى يرجى بها شفاؤه من مرضه وأن يراعى الطبيب واجب الضمير ، ويلتزم الحيطة والحذر ، والتتبع العلمى ، ويلاحظ ، فى غير الظروف الاستثنائية ، أن تكون جهوده متفقة مع الأصول العلمية الثابتة ، وأن طبيعة

العلاقة بين المريض والطبيب هي أسمى من أى اعتبار آخر. والطبيب لا يبغي من هذه العلاقة الذبيلة سوى مصلحة المريض وحده .

إذا هناك تباين فى مفهوم معيار الخطأ الطبى بين الأطراف المعنية (المريض، الطبيب) لذلك وجب تعريف المعيار بشكل موجز فالمعيار :

هو الذى يعرف به الشيء معرفة مزيلة للبس^(١) .

والأنسب فى معيار الخطأ الطبى اعتماد سلوك نمونجى لطبيب من أوسط الأطباء كفاءة وخبرة ودقة ، ويكون من نفس الاختصاص ، وممن يراعى الحيطنة والحذر فى عمله ، ويراعى الأصول العلمية والطبية والعادات الطبية التى جرى عليها الأطباء ، فهذه الطريقة لاستخلاص الخطأ الطبى تقوم على أساس مقارنة فاعل الضرر (الطبيب المخطئ) بطبيب مماثل له فى التخصص ، وظروف العمل والمستوى والخبرة^(٢) .

إن هذه المقارنة ما هي إلا لتقرير قاعدة درء المفساد وجلب المصالح^(٣)، وهذه المقارنة ما هي إلا من باب قوله تعالى : ﴿ فَاسْأَلُوا أَهْلَ الذِّكْرِ إِنْ كُنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ ﴾^(٤) وأهل الذكر هم المتخصصون فى كل شأن من شؤون الحياة ، وهنا القضية طبية فنرجع فيها إلى الأطباء لتشخيصها وتوصيفها ومعرفة الوسيلة المناسبة لمعالجتها وحلها .

المطلب الخامس : شروط الضمان فى الإسلام

لقد كان للشرعية الإسلامية سبق وتميز فى تحديد المسؤولية الطبية ، بما يكفل حماية الطبيب لحقوق المريض ، ويشجع على تطوير الممارسة الطبية.

(١) انظر : مجمع اللغة العربية - القاهرة العدد ٨١ - ١٠٢ وفارس حامد عبد الكريم ،

المعيار القانونى ، مدونة ، ٩ أيلول ٢٠٠٩ م .

(٢) انظر : منصور المعاينة ، المسؤولية المدنية .. مصدر سابق ، ص ٥٢ بتصرف .

(٣) انظر : الشاطبى ، الموافقات ١/ ١٩٩ ، بتصرف .

(٤) النحل ، آية ٤٣ .

إن دراسة الطب فى نظر الشريعة الإسلامية فرض من فروض الكفاية ، فهو واجب على كل فرد ، لا يسقط إلا إذا قام به غيره ، وذلك باعتبار أن الطبيب ضرورة اجتماعية تحتاج إليها الجماعة^(١) .

ومن هذا المنطلق فقد اعتبرت الشريعة الإسلامية مزاولة مهنة الطب (واجباً)، على حين اعتبرتها القوانين الوضعية الحديثة (حقاً) ، مثلها مثل سائر المهن الأخرى ، ولا شك أن نظرية الشريعة الإسلامية أفضل ، وقد سبقت بها أحدث التشريعات الوضعية ، لأنها تلزم الطبيب بأن يضع مواهبه فى خدمة الجماعة ، كما أنها أكثر انسجاماً مع حياتنا الاجتماعية القائمة على التعاون والتكاتف ، وتسخير كل القوى لخدمة المجتمع^(٢) .

إن علاقة الطبيب بالمريض علاقة عقدية قائمة على العقد بين طرفين وإن كان المريض غير مؤهل للتعاقد قام عنه وليه ، وعلى هذا تكون مسؤولية الطبيب إزاء مريضه مسؤولية تعاقدية يلتزم فيها الطبيب بعدم الإضرار بالغير فى كل الظروف وهذا ما يسميه الفقه الإسلامى بمصطلح (الضمان)^(٣) .

تعريف الضمان لغة وإصطلاحاً :

فالضمان لغة :

قال ابن فارس^(٤) : الضاد والميم والنون أصل صحيح ، وهو جعل الشيء فى شيء يحويه ، من ذلك قولهم : ضمنت الشيء إذا جعلته فى وعائه ، والكفالة تسمى ضماناً من هذا ؛ لأنه إذا ضمنه استوعب ذمته^(٥) .

(١) انظر : عز الدين بن عبد السلام ، قواعد الأحكام فى مصالح الأيام ١٥٤/١ بتصرف .

(٢) انظر : أحمد شرف الدين مسؤولية الطبيب وإدارة المرفق الصحى العام ص ٣٦ بتصرف .

(٣) انظر : مصطفى باجو ، مسؤولية الطبيب عن أخطائه فى الفقه الإسلامى (٣) مقالة علمية ، موقع الكترونى .

(٤) أحمد بن فارس بن زكريا ، أبو الحسين الرازى ، من أئمة اللغة ت (٣٩٥هـ) انظر : سير أعلام النبلاء ١٠٣/١٧ ، ووفيات الأعيان ١١٨/١ .

(٥) معجم مقاييس اللغة ٦٠٣/٦ ، مادة (ضمن) .

واصطلاحاً : يطلق الضمان عند الفقهاء على المعانى التالية :

- كفالة النفس ، عند جمهور الفقهاء ، ولهذا يعنون للكفالة بالضمان .

- ضمان المال والتزامه بعقد ، ويغير عقد .

- ويطلق على غرامة المتلفات ، والغصوب ، والعيوب .

- وعلى ما أوجبه الشارع بسبب الاعتداءات كالكفارات ونحوها^(١) .

ولهذا الضمان شروط ينبغى مراعاتها :

- التعدى : أى مجاوزة ما ينبغى أن يقتصر عليه شرعاً ، أو عرفاً ، أو عادة .

- الضرر : أى إلحاق مفسدة بالغير .

- الإفضاء : أى ألا يوجد للضرر سبب آخر غيره (سبب معين أفضى إلى نتيجة محددة) ، بمعنى آخر ألا يتخلل بين السبب والمسبب فعل شخص آخر ، أو ألا يكون التلف قد نشأ عن فعل آخر مختار مباشر^(٢) .

فإذا تحققت هذه الشروط فإن مسبب الخطأ يتحمل المسؤولية ، ويضمن تعويض الأضرار التى نتجت عنها ، وكما سبق فقد أشار النبى ﷺ إلى المسؤولية الطبية بقوله : (مَنْ تَطَبَّبَ وَلَمْ يُعَلِّمْ مِنْهُ طَبِّاً فَهُوَ ضَامِنٌ)^(٣) ومع أن هذا الحديث النبوى يشير إلى صورة محددة من صور المسؤولية الطبية ، وهى مزاوله المهنة دون تأهيل ، فإن العبرة كما يقول أهل العلم بعموم النص لا بخصوص السبب ، فيؤخذ من قول النبى ﷺ أن كل ممارسة طبية تتحقق فيها الشروط التى ذكرناها للضمان فإنها تقع تحت طائلة المسؤولية الشرعية ، ويؤثم فاعلها ، علماً بأن لكل

(١) ينظر : الحنفى ، الباب شرح الكتاب ١٥٢/٢ ، والحطاب الرعنى ، مواهب الجليل

٩٦/٥ ، والنووى ، روضة الطالبين ٤٧٣/٣ ، والمرداوى ، الإنصاف ١٨٩/٥ .

(٢) انظر : الزحيلي ، الفقه الإسلامى وأدلته ٥٩٤/٦ .

(٣) سبق تخريجه ، ص ٢ .

ضرر مقداراً من الضمان حددته الشريعة الإسلامية . وقد تترتب عليه بعض العقوبات (دية ، أرش ، قصاص) (١) .

ويتحمل الطبيب ومن في حكمه ممن يزاولون المهن الطبية مسؤولية الأضرار التي تنتج عن أفعالهم ، سواء حدثت نتيجة استخدام أدوات ووسائل وأجهزة ، أو حدثت بسبب خطأ شخصي ، أو تقصير أو إهمال ، أو عدم متابعة حالة المريض ، أو عدم إجراء ما يلزم إجراؤه في الوقت المناسب ، أو عدم استشارة ذوي الخبرة والاختصاص إذا كانت الحالة تستدعي الاستشارة (٢) .

حالات تضمن الطبيب :

الحالة الأولى : الطبيب الماهر باتفاق الأئمة لا يضمن ما ترتب على مداواته من تلف العضو ، أو النفس ، أو ذهاب صفة (٣) .

والدليل على ذلك :

١- قوله تعالى : ﴿ فَلَا عُذْرَ إِلَّا عَلَى الظَّالِمِينَ ﴾ (٤) .

فدللت الآية الكريمة : أن الأصل في الضمان عدم وجوبه إلا على المعتدى ، والطبيب إذا كان حاذقاً ، ولم تجن يده ، فليس بمعتدٍ .

(١) الدية هي اسم للمال الذي هو بدل النفس ، والأرش المال الواجب فيما دون النفس ، وهو نقصان الأعيان وفسادها . والقصاص أن يفعل بالفاعل بمثل ما فعل انظر . انظر : التعريفات للجرجاني ، ص ٤٢ - ٥٠ - ٢٢٥ .

(٢) انظر : عبد الله منجود ، الممارسات الطبية بين خطأ الطبيب ومضاعفات المرض ، مقالة ، موقع الكتروني .

(٣) انظر : الزيلعي ، تبیین الحقائق ١٢٧/٥ ، وابن رشد بداية المجتهد ٢٣٣/٢ ، والشافعي ، الأم ١٦٦/٥ ، والأنصاري ، أسنى المطالب ٤٢٧/٢ ، وابن قدامة ، المغني ١٢٠/٦ وابن مفلح ، الفروع ٤٥١/٤ وللحجاوي ، الإقناع ٣١٤/٢ .
(٤) البقرة ، آية ١٩٣ .

٢- ما رواه عبد الله بن عمرو بن العاص رضى الله عنهما ، أن رسول الله ﷺ قال :
(من تطيب وهو لا يعلم منه طب ، فهو ضامن) ^(١) .

وجه الدلالة من الحديث : دل الحديث بمنطوقه على أن الطبيب إذا تطيب
وهو غير عالم بالطب فأخطأ يضمن ، وبمفهومه على أن الطبيب إذا كان عالمًا
بالطب ولم يخطئ فإنه لا يضمن ، سواء ما كان فى النفس أو ما دونها ^(٢) .

الحالة الثانية : أن لا يكون الطبيب ماهرا ، بل يكون متطببا جاهلا .

وفيه أمران :

الأمر الأول : أن لا يعلم المريض بعدم مهارته ، بل ظن مهارته

ففى هذه المسألة يضمن الطبيب باتفاق الأئمة ^(٣) .

والدليل على ذلك :

١- قوله تعالى : ﴿ فَلَا عُدْوَانَ إِلَّا عَلَى الظَّالِمِينَ ﴾ ^(٤) .

فدللت الآية الكريمة : أن الأصل فى المعتدى : وجوب الضمان ، ويدخل فى
ذلك الطبيب إذا لم يكن ماهرا .

٢- ما رواه عبد الله بن عمرو بن العاص رضى الله عنهما أن رسول الله ﷺ قال :
(من تطيب وهو لا يعلم منه طب فهو ضامن) ^(٥) .

وفى لفظ : (أيما طبيب تطيب على قوم لا يعرف له تطيب قبل ذلك فاعنت
فهو ضامن) ^(٦) .

(١) سبق تخريجه ، ص ٢ .

(٢) انظر : الميثاق ، الضمان ، ص ٤ .

(٣) انظر : ابن رشد ، بداية المجتهد ٢/٢٣٣ ، وابن قدامة ، المغنى ٨/١١٧ ، وابن القيم ،
زاد المعاد ٤/١٤٠ ، واللاحاوى ، الإقناع مع شرحه ٥/٣٥ .

(٤) البقرة ، آية ١٩٣ .

(٥) سبق تخريجه ، ص ٢ .

(٦) سبق تخريجه ، ص ٨ .

٣- وفى لفظ آخر ورد عن عمر وعلى رضى الله عنهما : (من تطيب ، ولم يكن بالطيب معروفاً ، فأصاب نفساً فما دونها فهو ضامن) (١) .

وهذا الحديث واضح الدلالة .

وقال ابن القيم : وقوله ﷺ : (من تطيّب) ولم يقل : من طيب ؛ لأن لفظ التعمّل يدل على تكلف الشيء والدخول فيه بعسر وكلفة ، وأنه ليس من أهله كتحلّم وتَشجّع وتصبر ونظائرها (٢) .

٤- ما ورد عن عمر وعلى رضى الله عنهما : (من تطيب ، ولم يكن بالطيب معروفاً ، فأصاب نفساً فما دونها فهو ضامن) (٣) .

الأمر الثانى :

أن يعلم المريض أنه جاهل لا علم ، وأن له فى طيبه ، فظاهر إطلاق الفقهاء : أنه يضمن (٤) .

وهنا فإن الطبيب يضمن ؛ لكونه معتدياً لعدم مهارته ، وإن المريض فى مداوته غير معتبر إذ بدن المريض أمانة عنده ، لا يملك التصرف فيه إلا بحسب ما أن له شرعاً ، والشرع لا يأذن له أن يتداوى عند من يعرف عدم حذقه ، لكن ما

(١) سنن البيهقى الكبرى ١٤١/٨ رقم ١٦٠٣٧ ومصنف عبد الرزاق (م) ٤٧٠ رقم ١٨٠٤٤

ومصنف ابن أبى شيبة ٤٢٠/٥ رقم ٢٧٥٩١ .

(٢) انظر : ابن القيم ، زاد المعاد ١٣٨/٤ .

(٣) سنن البيهقى الكبرى ١٤١/٨ رقم ١٦٣٠٧ ومصنف عبد الرزاق ٤٧٠/٩ رقم ١٨٠٤٤

ومصنف ابن أبى شيبة ٤٢٠/٥ رقم ٢٧٥٩١ .

(٤) انظر : ابن رشد ، بداية المجتهد ٤١٨/٢ وابن مفلح ، الفروع ، ٤٥١/٤ - ٤٥٢

والنووى ، روضة الطالبين ، ٣٩١/٧ والسرخس ، المبسوط ١١/١٦ وابن عبد البر ،

الاستنكار ، ٥٣/٢٥ .

يضمنه الطبيب لا يعطى للمريض ، لتفريطه بالإذن ، بل يجعل فى بيت المال ، أو يتصدق به على الفقراء ، مع الإثم لكل من الطبيب والمريض^(١) .

الحالة الثالثة :

أن يكون الطبيب ماهرا ، وقد أذن له ، وأعطى الصنعة حقها ، لكنه أخطأ فلتف نفسا ، أو عضوا ، أو منفعة .

وهذا تحته أمران :

الأمر الأول : أن يتعدى الطبيب ، أو يفرط .

وضابط التعدى : فعل ما لا يجوز .

مثل : أن يزيد فى قدر المواد المخدرة ، أو يزيد المصور بالأشعة فى قدر الجرعة الإشعاعية ، أو يقطع فى غير محل القطع ، أو بآلة غير صالحة ، أو وقت غير صالح ، ونحو ذلك .

وضابط التفريط : ترك ما يجب .

مثل : أن يقتصر على بعض النظر فى حالة المريض ، أو بعض العلاج ، أو يختار مخدرا ضعيفا التأثير ، ونحو ذلك .

وهذا يضمن باتفاق الأئمة^(٢) . لقوله تعالى : ﴿ فَلَا غُرَافَ إِلَّا عَلَى الظَّالِمِينَ ﴾^(٣) وهذا الطبيب ظالم ، لتعديه أو تفريطه . ولحديث عبد الله بن عمرو رضى الله عنهما السابق . فإذا ضمن الجاهل فمن باب أولى أن يضمن العالم المتعدى ، أو المفرط . وكذلك ما تقدم من الآثار السابقة .

(١) انظر : المشيخ ، مصدر سابق ، ص ٦ .

(٢) انظر : الشافعى ، الأم ١٦٦/٥ ، والأنصارى ، أسنى المطالب ٤٢٧/٢ ، وابن مفلح ، الفروع ٤٥٢/٤ .

(٣) البقرة ، آية ١٩٣ .

الأمر الثاني : أن لا يتعدى أو يفرط ، لكن تخطيء يده أثناء العمل :

مثل : أن تزل يد الخائن فيتجاوز بالختان موضع القطع ، أو تتحرك يد الطبيب فتجرح موضعاً ، أو يقطع شرياناً ، أو تتحرف يد المصور فتسقط الأشعة على غير الموضع المراد تصويره ، ونحو ذلك^(١) . فاختلف العلماء فى تضمين الطبيب على قولين :

القول الأول : أنه لا ضمان عليه

وهو قول للإمام مالك^(٢) .

وقال ابن عقيل : إن كان مشتركاً لم يضمن ، وإن كان خاصاً ضمن^(٣) .

واختار بعض الحنابلة : إن كان مشتركاً ضمن ، وإن كان خاصاً لم يضمن^(٤)

وحجة هذا القول :

١- قوله تعالى : ﴿ فَلَا عُذْوَانَ إِلَّا عَلَى الظَّالِمِينَ ﴾ ، والطبيب إذا كان ماهراً فى

صنعتة ، فلا ضمان ؛ لعدم تعديه .

٢- حديث عبد الله بن عمرو رضى الله عنهما المتقنم : "من تطيب وهو لا يعلم منه طب ، فهو ضامن"^(٥) .

وجه الدلالة : دل قوله ﷺ : (وهو لا يعلم منه طب فهو ضامن) أنه إذا علم

منه طب فلا ضمان عليه ، وهذا يشمل ما إذا أخطأ ، أو لم يخطئ .

٣- أنه مؤتمن على بدن المريض ، والأصل : عدم تضمن الأمين إلا بالتعدى أو التفريط ، دون الخطأ ، كسائر الأمناء .

(١) انظر : المشيخ ، المصدر السابق ص ٧ .

(٢) انظر : ابن رشد ، بداية المجتهد ٤١٨/٢ .

(٣) انظر : ابن مفلح ، المبدع ٤٥٢/٤ .

(٤) المصدر نفسه .

(٥) تقدم تخريجه ص ٢ .

٤- أن جنابة الطبيب خطأ تابعة للإذن له في المداواة ، ويثبت تبعاً ما لا يثبت استقلالاً .

٥- أنه مأذون له في المداواة ، وما ترتب على المأذون غير مضمون .

القول الثاني : أن الطبيب إذا كان ماهراً وأخطأت يده فإنه يضمن .

وهذا قول جمهور أهل العلم^(١) ، وحكاه ابن المنذر^(٢) ، وابن عبد البر^(٣) ، وكذا ابن رشد من المالكية إجماعاً^(٤) .

الحالة الرابعة :

أن يكون الطبيب ماهراً فيجتهد في وصف الدواء للمريض فيخطئ ، إما في صرف علاج غير مناسب ، أو في صرف كمية من العلاج بزيادة أو نقصان أو نحو ذلك ، فيتلف المريض ، أو عضو من أعضائه ، أو منفعة من منفعة . وتأخذ هذه الحال حكم الحال السابقة .

الحالة الخامسة :

أن يكون الطبيب ماهراً ، لكن يداوى المريض بلا إذن .

وهذا تحته أمور :

الأمر الأول : أن يكون الطبيب غير متبرع بل مستأجر ، فهنا وجب إذن المريض سواء كان أهلاً لذلك أو بإذن وليه . فما بين الطبيب والمريض عقد إجازة

(١) انظر : ابن رشد ، مصدر سابق ٢/٢٣٣ ، ٤١٨ ، ابن قدامة ، المغنى ٨/١٢٠ -

١٢١ ، ابن القيم زاد المعاد ٤/١٤٠ ، والجلوى ، الإقناع ٢/٣١٤ - ٣١٥ .

(٢) هو محمد بن إبراهيم بن المنذر النيسابوري شيخ الحرم ، ت ٣١٨ هـ طبقات الحفاظ ٦٥/١ انظر : ابن المنذر الإجماع ص ٧٤ .

(٣) هو أبو عمر يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر بن عاصم القرطبي ، ت ٤٣٦ هـ ، طبقات الحفاظ ١/٤٣١ انظر : ابن عبد البر ، الاستنكار ٢٥/٥٥ .

(٤) هو محمد بن أحمد رشد قاضي الجماعة بقرطبة ، ت ٥٢٠ هـ ، الأعلام ٣/٢١ انظر : ابن رشد ، مصدر سابق ٢/٤١٨ ، والكسائي : بدائع الصنائع ٧/٣٠٥ .

(الإجازة تجارة) يعتبر فيه رضا المتعاقدين ؛ قال الله تعالى : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ إِلَّا أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً عَنْ تَرَاضٍ مِنْكُمْ ﴾ (١).

وعلى هذا يضمن الطبيب ما حصل بمداوته من تلف باتفاق الأئمة (٢) .

الأمر الثاني : أن يكون متبرعاً .

وقد اختلف الفقهاء في تضمين في هذا الحال على قولين :

القول الأول : أن الطبيب لا يضمن في هذه الحال .

وبه قال ابن حزم (٣) ، واختاره ابن القيم (٤) .

استدل أصحاب هذا القول بما يلي :

١- قوله تعالى : ﴿ مَا عَلَى الْمُحْسِنِينَ مِنْ سَبِيلٍ ﴾ (٥).

وجه الدلالة : أن الطبيب إذا عالج بدون إذن المريض أو وليه ، ولم يتعد في علاجه فهو محسن ، بفعله فلا ضمان عليه .

٢- قوله ﷺ : (تداووا ، فإن الله لم يضع داء إلا وضع له دواء ...) (٦) .

فالتبيب ممثل لأمر الشرع بمداواته ، ولو بغير إذنه .

(١) النساء ، آية ٢٩ .

(٢) انظر : الكاساني ، بدائع الصنائع ١٧٦/٤ ، النووي ، وروضة الطالبين ١٧٣/٥ ، ابن مفلح ، المبدع ٨٩/٥ .

(٣) انظر : ابن حزم ، المحلى ، ٤٤٤/١٠ .

(٤) انظر : ابن القيم ، زاد المعاد ١٢١/٤ .

(٥) التوبة ، آية ٩١ .

(٦) سنن أبي داود ٣/٤ رقم ٣٨٥٥ ، وسنن البيهقي ٣٤٣/٩ رقم ١٩٣٤٣ ومسند الإمام .

أحمد ٢٧٨/٤ رقم ١٨٤٧٦ و ١٨٤٧٧ قال : الألباني صحيح ، انظر : صحيح ابن ماجة ٢٥٢/٢ رقم ٢٧٧ ، وغاية المرام .. رقم ٢٩٤ ، وفي الصحيحة ٤٣٣ ، وفي المشكاة رقم ٤٥٣٢ و ٥٠٧٩ .

القول الثاني : إن الطبيب إذا عالج بدون إذن المكلف ، أو ولى غير المكلف ، فإنه يضمن ما حصل بسبب مداوته من تلف .

وهو قول جمهور أهل العلم^(١) .

استدل أصحاب هذا القول بما يلى :

١- أن الطبيب إذا عالج بدون إذن المريض أو وليه ، فإن ذلك يعد تعديا على المريض ؛ لعدم الأذن ، فيضمن^(٢) .

يقول ابن القيم : قلت : العدوان وعدمه إنما يرجع إلى فعله هو ، فلا أثر للإذن وعدمه فيه^(٣) .

٢- أن الأصل إيجاب الضمان ، فإذا أذن المكلف كان مسقطاً لحقه بذلك الأذن، وإذا لم يأذن بقى حكم الأصل الموجب للتضمن^(٤) .

الأمر الثالث : إذا تعذر إذن المريض ، أو وليه ، وفى تأخير المدلواة ضرر على المريض بتلف نفس ، أو عضو أو منفعة^(٥) . إذن الشارع له بالمدلواة بدليل ، قوله تعالى : ﴿ وَتَعَاوَنُوا عَلَى الْبِرِّ وَالتَّقْوَى ﴾^(٦) .

خاصة إذا كان المرض من الأمراض المعدية التى يخشى تعديها للغير ؛ لقوله تعالى : ﴿ وَلَا تَلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ ﴾^(٧) .

(١) انظر : الكاسانى ، بدائع الصنائع ٣٠٥/٧ والنووى ، روضة الطالبين ١٦٤/٩ وابن قدامة ، والمغنى ٥٣٨/٥ .

(٢) انظر : النووى ، روضة الطالبين ١٦٤/٩ والمردلوى ، الإنصاف ٧٥/٦ .

(٣) انظر : ابن قدامة ، المغنى ١٢١/٨ ، كشف القناع ٣٥/٤ .

(٤) انظر : ابن قدامة ، المغنى ١٢١/٨ وابن القيم ، تحفة المودود ص ١٥٣ .

(٥) انظر : الشنقيطى ، أحكام الجراحة الطبية ص ٢٤٣ .

(٦) المائدة ، آية ٢ .

(٧) البقرة ، آية ١٩٥ .

المطلب السادس : أدلة مشروعية المسؤولية في العمل الطبي

١- دلالة الكتاب :

دل الكتاب العزيز على مشروعية المسؤولية في آيات كثيرة منها :

١- قوله تعالى : ﴿ وَجَزَاء سَيِّئَةٍ سَيِّئَةٌ مِثْلُهَا فَمَنْ عَفَا وَأَصْلَحَ فَأَجْرُهُ عَلَى اللَّهِ إِنَّهُ لَا يُحِبُّ الظَّالِمِينَ ﴾ (١).

٢- وقوله تعالى : ﴿ وَإِنْ عَاقَبْتُمْ فَعَاقِبُوا بِمِثْلِ مَا عُوقِبْتُمْ بِهِ وَلَئِنْ صَبَرْتُمْ لَهُوَ خَيْرٌ لِلصَّابِرِينَ ﴾ (٢).

٣- وقوله تعالى : ﴿ فَمَنْ اعْتَدَى عَلَيْكُمْ فَاعْتَدُوا عَلَيْهِ بِمِثْلِ مَا اعْتَدَى عَلَيْكُمْ وَاتَّقُوا اللَّهَ وَاعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ مَعَ الْمُتَّقِينَ ﴾ (٣).

٤- وقوله تعالى : ﴿ مِنْ أَجْلِ ذَلِكَ كَتَبْنَا عَلَى بَنِي إِسْرَائِيلَ أَنَّهُ مَنْ قَتَلَ نَفْسًا بِغَيْرِ نَفْسٍ أَوْ فَسَادٍ فِي الْأَرْضِ فَكَأَنَّمَا قَتَلَ النَّاسَ جَمِيعًا وَمَنْ أَحْيَاهَا فَكَأَنَّمَا أَحْيَا النَّاسَ جَمِيعًا ﴾ (٤).

٥- وقوله تعالى : ﴿ وَلَا تَقْتُلُوا النَّفْسَ الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ إِلَّا بِالْحَقِّ وَمَنْ قَتَلَ مَظْلُومًا فَقَدْ جَعَلْنَا لَوْلِيهِ سُلْطَانًا فَلَا يَسْرِفُ فِي الْقَتْلِ إِنَّهُ كَانَ مَنْصُورًا ﴾ (٥).

٦- وقوله تعالى : ﴿ وَكَتَبْنَا عَلَيْهِمْ فِيهَا أَنَّ النَّفْسَ بِالنَّفْسِ وَالْعَيْنَ بِالْعَيْنِ وَالْأَنْفَ بِالْأَنْفِ وَالْأُذْنَ بِالْأُذُنِ وَالسِّنَّ بِالسِّنِّ وَالْجُرُوحَ قِصَاصٌ فَمَنْ تَصَدَّقَ بِهِ فَهُوَ كَفَّارَةٌ لَهُ ﴾ (٦).

(١) الشورى ، جزء من آية ٤٠ .

(٢) النحل ، جزء من آية ١٢٦ .

(٣) البقرة ، جزء من آية ١٩٤ .

(٤) المائدة ، جزء من آية ٣٢ .

(٥) الأسراء ، جزء من آية ٣٣ .

(٦) المائدة ، جزء من آية ٤٥ .

٧- وقوله تعالى : ﴿وَمَنْ قَتَلَ مُؤْمِنًا خَطَاً فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُؤْمِنَةٍ وَدِيَّةٌ مُسْلَمَةٌ إِلَى أَهْلِهِ إِلَّا أَنْ يَصَّدَّقُوا﴾ (١) .

نلاحظ من جملة هذه الآيات التأكيد على حرية النفس الإنسانية وتأكيد مبدأ التضمن لمن اعتدى عليها ، أو على أجزاء منها ، فدل ذلك على إيجاب المسؤولية والضمان والمجازاة على الطبيب المقصر في علاج مريضه والذي أدى إلى التلف .

٨- دلالة السنة :

دللت السنة النبوية على مسؤولية الطبيب عن جنايته بعموم النهى عن الضرر :

١- روى عن رسول الله ﷺ قال : " لا ضرر ولا ضرار " (٢) .

٢- وروى أن رسول الله ﷺ قال : " من تطيب ولم يعلم منه طب قبل ذلك فهو ضامن " (٣) .

٣- وروى أن رسول الله ﷺ قال : (على اليد ما أخذت حتى تؤديه) (٤) .

٤- وروى أن رسول الله ﷺ قال : (إن دماءكم وأموالكم عليكم حرام ..) (٥) .

(١) النساء ، جزء من آية ٩٢ .

(٢) سنن ابن ماجه ٧٨٤/٢ رقم ٢٣٤٠ و ٢٣٤١ ومسنند أحمد ٣١٣/١ رقم ٢٨٦٧ وموطأ مالك ٧٤٥/٢ رقم ١٤٢٩ قال : عنه الألبانى صحيح انظر : المرام فى تخريج أحاديث الحلال والحرام ، ص ٦٠ رقم ٦٨ .

(٣) سنن أبى داود ١٩٥/٤ رقم ٤٥٨٦ والنسائى فى المجتبى ٥٢/٨ رقم ٤٨٣٠ وابن ماجه ١١٤٨/٢ رقم ٣١٦٦ والمستدرک على الصحيحين ٢٣٦/٤ رقم ٧٤٨٤ قال الألبانى : حسن ، انظر : صحيح سنن ابن ماجه باختصار السند ٢٥٧/٢ رقم ٢٧٩١ .

(٤) سنن ابن ماجه ٨٠٢/٢ رقم ٣٤٠٠ وسنن الدارمى ٣٤٢/٢ رقم ٢٤٩٦ ومسنند الإمام أحمد ٨/٥ رقم ٢٠٠٩٨ والمستدرک على الصحيحين ٥٥/٢ رقم ٢٣٠٢ . قال : الألبانى ضعيف انظر : ضعيف سنن أبى داود ، ص ٣٥٠ رقم ٧٦١ .

(٥) صحيح البخارى ٥٢/١ رقم ١٠٥ سنن الترمذى ٤٦١/٤ رقم ٢٥٢٩ ومسنند الإمام أحمد ٣٣٧/٤ رقم ١٨٩٨٦ .

٥- وروى أن رسول الله ﷺ قال (فى الأنف الدية إذا استوعب^(١)) جدعه مائة من الإبل، وفى اليد خمسون ، وفى الرجل خمسون ، وفى الأمانة^(٢) ثلث النفس ، وفى الجائفة^(٣) ثلث النفس ، وفى المنقلة^(٤) خمس عشرة ، وفى الموضحة^(٥) خمس ، وفى السن خمس ، وفى كل إصبع مما هنالك عشر^(٦)).

وفى جملة الأحاديث ما يدل دلالة واضحة على مسؤولية وضمان كل ما يعتدى على النفس الإنسانية ، عمداً أو خطأ ، قصاصاً أو دية ، والطبيب هو ممن يشمل هذا الحكم ، فدل على وجوب الضمان فى حق الطبيب .

٩- دلالة الإجماع :

دل الإجماع على مشروعية المسؤولية الطبية كما نقله بعض العلماء كابن المنذر رحمه الله إذ قال : "وأجمعوا أن قطع الخائن إذا أخطأ قطع الذكر ، أو الحشفة أو بعضها ، فعليه ما أخطأ به ، يعقله عنه العاقلة"^(٧) .

٤- دلالة العقل :

على الطبيب الضمان إذا أخطأ أو تعدى ، قال الخطابى (لا أعلم خلافاً فى المعالج إذا تعدى فتلف المريض كان ضامناً ، والمتعاطى علماً أو عملاً لا يعرفه

(١) الاستقصاء ، والاستئصال ، أى قطع جميعه انظر : النهاية فى غريب الحديث ، لابن الأثير ٢٠٦/٥ .

(٢) الشجة ، وهى الجلدة من الرأس ، انظر : سلسلة الأحاديث الصحيحة ، الألبانى ٦٥٣/٤ .

(٣) الطعنة التى تنفذ إلى الجوف . انظر : المصدر نفسه .

(٤) الشجة تخرج منها صغار العظام انظر : المصدر نفسه .

(٥) الشجة تبدى وضح العظم . انظر : المصدر نفسه .

(٦) سنن البيهقى ٨٦/٨ رقم ١٦٠١٢ وسنن النسائى الجتبى ٨/٦٠ رقم ٤٨٥٧ والكبرى

٢٤٦/٤ رقم ٧٠٦١ ، ٧٠٦٢ ومصنف عبد الرزاق ٩/٣٣٨ رقم ١٧٤٥٧ قال :

الألبانى صحيح بشواهده ، انظر : سلسلة الأحاديث الصحيحة ٤/٦٥٣ رقم ١٩٩٧ .

(٧) انظر : ابن المنذر : الإجماع ، ص ١١٩ .

متعد، فإذا تولد من فعله تلف ، ضمن الدية ، وسقط عنه القود ؛ لأنه لا يستبد بذلك دون إذن المريض ، وجناية الطبيب فى قول عامة الفقهاء على عاقلته^(١) .

وقال الإمام البغوى : (إذا أخطأ الطبيب فى المعالجة ، فحصل منه التلف ، تجب الدية على عاقلته)^(٢) .

يقول الشيخ البسام : الأفضل أن يكون الحد فى الضمان أو فى عدم الضمان هو أنه إن لم يحصل من الطبيب تعد ولا تفریط تكون هذه هى القاعدة إذا لم يحصل من الطبيب تعد ولا تفریط ، فهو غير ضامن لا فى السراية ولا فى غير السراية ؛ لأن العمل المأذون غير مضمون ، وهذا مأذون ، وطبقاً يدخل تحت هذه القاعدة جميع الجزئيات ، فكل هذه الأشياء وغيرها وما سيحدث غيرها تدخل تحت هذه القاعدة إذا كان متعدداً أو مفرطاً فهو ضامن ، وإن لم يتعد فى عمله ولم يفرط فى عمله فهو غير ضامن ، وهذه القاعدة هى التى من الأفضل أن يركز عليها^(٣) .

أقول وبالله التوفيق إن الطبيب إذا اجتمع له الإذن مع الضرورة الاجتماعية فلا مسؤولية ولا ضمان عليه ، فالطبيب يقصد صلاح المريض لا الإضرار به مع تقيده بأصول وقواعد مهنته .

المطلب السابع : كيفية إثبات الخطأ الطبى^(٤)

إن الخطأ الطبى يتمثل بعدم مراعاة الأصول والقواعد العلمية المتعارف عليها فى علم الطب ، والإخلال بواجبات الحيطة والحذر ، وإغفال بذل العناية التى كان باستطاعة الطبيب فعلها ، إلى جانب مدى توافر رابطة أو علاقة نفسية بين إرادة الطبيب والنتيجة الخاطئة . وحتى يخضع الطبيب للمساءلة بنوعها الجنائى والتأديبى يجب أن يتم إثبات ارتكابه للخطأ الطبى حيث أن مسألة الإثبات هى أم المراحل فى

(١) انظر : الخطابى : معالم السنن ، ٣٩/٤ .

(٢) انظر : البغوى : شرح السنة ٣٤١/١ . ومحمد إسماعيل ، القواعد الفقهية ، ص ١٥١ .

(٣) انظر : مجلة مجمع الفقه الإسلامى ، المكتبة الشاملة .

(٤) حسام العريان ، المسؤولية الجنائية والتأديبية عن الأخطاء الطبية فى النظام السعودى .

وهانى الجبير ، الأخطاء الطبية فى ميزان القضاء الإسلامى .

الدعوى فيقع على المريض عبء إثبات وقوع الخطأ ومن ثم وقوع الضرر وإثبات علاقة السببية بينهم (بمعنى أن الخطأ هو الذى سبب الضرر) وأن يثبت وقوع الضرر، ثم يثبت علاقة الخطأ بالضرر ، وأن هذا الخطأ هو الذى أوقع ذلك الضرر ولا يتم ذلك إلا عن طريق التقارير الطبية التى يصدرها المتخصصون وتؤيده اللجنة الطبية التى يتم تكليفها بإيقاع الكشف الطبى على المريض للتيقن من صحة إدعائه .
والإثبات فى مثل هذه الحالات يكون بكافة طرق الإثبات الجنائى ومن طرق الإثبات :

١-الإقرار أى (اعتراف الطبيب بما ارتكبه من خطأ فى طريقة علاجه للمريض) وهو أقوى الأدلة ، والإقرار حجة كاملة يثبت القاضى الحكم استناداً إليها ولو رجع عن إقراره أو أنكره ما دام مرتبطاً بحق آدمى .

٢-الشهادة مثل شهادة طبيب آخر أو ممرض على الخطأ ، أو من اقتضى واقع الحال وجودهم أثناء ارتكاب الخطأ وفى هذه الحالة : الشهادة لا تشمل الخطأ التقصيرى لأن الخطأ التقصيرى فى بذل العناية الواجبة للمريض لا تصلح فيه الشهادة إلا لأصحاب الخبرة من أهل الاختصاص .

٣-المستندات الخطية والتقارير الموجودة فى سجلات المستشفيات وهى أهم أدلة الإثبات فى حالات الخطأ الطبى ..

وأخيراً فإن ثبوت الخطأ الطبى فى مواجهة الطبيب المعالج يترتب عليه حق المريض فى المطالبة بالتعويض المناسب عما أصابه من أضرار جسمية ونفسية فضلاً عن خضوع الطبيب المعالج للمساءلة التأديبية .

المطلب الثامن : مسؤولية الطبيب تجاه الخطأ الطبى

الطب مهنة نبيلة شرفها الله فكانت معزة المسيح ، عليه السلام ، ووصف هديه القرآنى بأنه شفاء لما فى الصدور ، وعدد إبراهيم نعمة ربه عليه فكان منها « وَإِذَا مَرِضْتُ فَهُوَ يَشْفِينِ » (١) .

(١) الشعراء ، جزء من آية ٨٠ .

والعلم بالطب كسائر العلوم هو من الله الذى علم الإنسان ما لم يعلم ودراسته
كشف عن آيات الله فى خلقه : ﴿ وَفِي أَنْفُسِكُمْ أَفَلَا تُبْصِرُونَ ﴾ (١) .

ومزاويلته إحداث لرحمة الله بعباده .. فهو عبادة وقربى فوق أنه حرفة
ومرتقى .

لقد قررت الشريعة السمحة مسؤولية الإنسان منذ ميلاده سواء
بصورة مباشرة أو غير مباشرة ، وهى مسؤولية فردية ، حيث يقول سبحانه وتعالى :
﴿ وَكَأَنَّا تَرَىٰ ذُرَرًا وَّزَرَ أُخْرَىٰ وَإِن تَدْعُ مُثْقَلَةٌ إِلَىٰ جَمِيلِهَا لَا يُحْمَلْ مِنْهُ شَيْءٌ وَلَوْ كَانَ
ذَا قُرْبَىٰ ﴾ (٢) .

ويقول سبحانه وتعالى : ﴿ كُلُّ نَفْسٍ بِمَا كَسَبَتْ رَهِينَةٌ ﴾ (٣) .

وقوله جل وعلا : ﴿ وَاتَّقُوا يَوْمًا تُرْجَعُونَ فِيهِ إِلَى اللَّهِ ثُمَّ تُوَفَّى كُلُّ نَفْسٍ مَّا
كَسَبَتْ وَهُمْ لَا يُظْلَمُونَ ﴾ (٤) .

ويقول المولى سبحانه وتعالى : ﴿ اقْرَأْ كِتَابَكَ كَفَىٰ بِنَفْسِكَ الْيَوْمَ عَلَيْكَ
حَسِينًا ﴾ (٥) .

فالقرآن يؤكد على مسؤولية الإنسان عن سعيه ليس فى الدنيا فقط بل فى
الآخرة أيضًا ، وهذا ما يميز الخطاب الإسلامى والفهم الفقهى له ، وبذا يكون معنى
المسؤولية أشمل وأوسع فى الإسلام ، وها هو الرسول عليه أفضل الصلاة والسلام
يقول (كلكم راع وكلكم مسؤول عن رعيته ..) (٦) .

(١) الذاريات ، جزء من آية ٢١ .

(٢) فاطر ، أجزاء من آية ١٥ .

(٣) المدثر ، آية ٣٨ .

(٤) البقرة ، آية ٢٨١ .

(٥) الاسراء ، آية ١٤ .

(٦) الجامع الصحيح المختصر ٣٠٤/١ رقم ٨٥٣ .

وأيضاً يقول ﷺ (لا تزول قدم ابن آدم حتى يسأل عن حمس ، عن عمره فيما أفناه ؟ وعن شبابه فيما أبلاه ؟ وعن ماله من أين اكتسبه وفيما أنفقه ؟ وماذا عمل في ما علم ؟) ^(١) ، فما أعظم هذا المبدأ وشموليته في الشريعة الإسلامية .

إن طبيعة المسؤولية القانونية الناجمة عن الخطأ الطبى ذات طبيعة متنوعة ، فالطبيب المخطئ يمكن أن يجد نفسه أمام عدة مسؤوليات مختلفة من أهمها ^(٢) :

١- المسؤولية الجنائية :

هى المسؤولية الطبية الجزائية التى تقوم بمساءلة الطبيب عن الأفعال التى يرتكبها ، وتشكل جريمة فى التشريعات والقانون حيث يكون عمل الطبيب مسهلاً لإرتكابها مثل (القتل الغير مشروع (الاجهاض) أو الجرح أو العاهة المستديمة ، ...) عمدية أو من قبيل الخطأ ، والخطأ الجنائى له عدة صور تتمثل فى : الإهمال والرعونة وعدم الاحتراز وعدم مراعاة القوانين والقرارات واللوائح والأنظمة . هنا يجد الطبيب نفسه معرضاً للعقوبة الجنائية التى تتناسب مع الجرم المرتكب وهىئة التحقيق والادعاء العام هى التى تتولى تحريك الدعوى الجنائية ضد الطبيب وتقديمه للمحاكمة وطلب توقيع العقوبة المقررة ولا يجوز فيها التنازل أو التصالح ^(٣) . قال تعالى : ﴿ وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ أَنْ يَقْتُلَ مُؤْمِنًا إِلَّا خَطَاً وَمَنْ قَتَلَ مُؤْمِنًا خَطَاً فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُؤْمِنَةٍ وَدِيَّةٌ مُسْلَمَةٌ إِلَى أَهْلِهِ إِلَّا أَنْ يَصْطَفُوا ﴾ ^(٤) .

(١) سنن الترمذى ٦١٢/٤ رقم ٢٤١٦ قال عنه حديث غريب . وسنن الدارمى ١٤٤/١ رقم ٥٣٧ و ٥٣٩ ومسنند أبى يعلى ١٧٨/٩ رقم ٥٢٧١ و ٧٤٣٤ وقال عنه الألبانى فى السلسلة الصحيحة حسن ٦٢٩/٢ رقم ٩٤٦ .

(٢) زامل الركاض ، الفقه الإسلامى يفرض مسؤوليات مهنية على الطبيب المسلم ، الشرق الأوسط ١٤٢٣/١٠/٩ هـ ، العدد ٨٧٨٢ . وعبد الاله الزركانى ، الأخطاء الطبية وتكيف المسؤولية القانونية للطبيب ، ٢٠٠٩/٣/١٥ م ، شبكة الناصرية .

(٣) انظر : منصور المعاينة ، المسؤولية المدنية والجنائية فى الأخطاء الطبية ، ص ٣٩ .

٢-المسئولية المدنية

هى الأعمال الإيجابية أو السلبية التى يرتكبها الأطباء أو القائمون بالعمل الطبى أثناء الممارسة التى تستوجب المؤاخذه والمساءلة المنصوص عليها فى التشريعات والقوانين عند حدوث الضرر للمريض ، التى تتمثل غالبا فى تعويض المتضرر عن ما حل به من أضرار مادية أو أدبية بسبب الخطأ الطبى والدعوى المدنية التى يرفعها المتضرر أو أقاربه هى وسيلة الحصول على التعويض . ويستند المتضرر إلى الحكم الجنائى الصادر بالإدانة ليطالب التعويض أمام القاضى المدنى ، ويجوز فيها التنازل أو التصالح^(١) . قال تعالى : ﴿ وَجَزَاءُ سَيِّئَةٍ سَيِّئَةٌ مِّثْلُهَا فَمَنْ عَفَا وَأَصْلَحَ فَأَجْزُهُ عَلَى اللَّهِ إِنَّهُ لَا يُحِبُّ الظَّالِمِينَ ﴾^(٢) .

٣-المسئولية التأديبية الإدارية

ويتعرض لها الطبيب الذى يعمل لدى الحكومة أو الجهات الإدارية أو الهيئات التابعة ، (وزارة الصحة ، الجامعة) حيث يتم توقيع الجزاءات التأديبية المنصوص عليها فى نظمهم الوظيفية ، مثل التنبيه ، الغرامة ، والغاء الترخيص لمزاولة المهنة الطبية ، وهذه المسؤولية سلوكية قبل أن تكون مهنية تتعلق بجوانب الصدق والأمانة والاخلاص والنصح والوفاء والآداب وغيرها من السلوكيات التى نظمها اللوائح وألزمت الأطباء التقيد بها^(٣) . قال تعالى : ﴿ إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تُؤَدُّوا الْأَمَانَاتِ إِلَىٰ أَهْلِهَا ﴾^(٤) . وقال تعالى : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَوْفُوا بِالْعُقُودِ ﴾^(٥)

(١) انظر : المصدر السابق ، ص ٣٧ .

(٢) الشورى ، آية ٤٠ .

(٣) انظر : المصدر السابق ، ص ٣٥-٣٦ .

(٤) النساء ، جزء من آية ٥٨ .

(٥) المائدة ، آية : ١ .

وقال رسول الله ﷺ (ما من شيء أثقل في ميزان المؤمن يوم القيامة من حسن الخلق ، وإن الله ليبغض الفاحش البذيء) (١).

وعلى ذلك نقول من أجل المريض كان الطبيب وليس بالعكس .. فالشفاء غاية والطب وسيلة . والمريض مخدوم والطبيب خادم .. (فأقدر القوم بأضعفهم..) (٢) كما قال الرسول الكريم ، فينبغي أن تطوع الأنظمة والأوقات والخدمات والجهود بوحى من صالح المريض وراحته وما يعود عليه بالشفاء وليس لغير ذلك من الاعتبار . فسلوك الطبيب مع مرضاه دليل على أخلاقه وشخصيته . وتتسع دائرة البر والرحمة والسماحة وسعة الصدر وطول الأناة من الطبيب لتشمل مع المريض أهله ونوياه في اهتمامهم به وخوفهم عليه وجزعهم من أجله وسؤالهم عنه فى غير إخلال بقدسية سر المهنة .

والصحة ضرورة إنسانية وحاجة أساسية وليست ترفاً أو كمالاً ، لهذا كانت مهنة العلاج هى المهنة الوحيدة التى لا يرد قاصدها ولو لم يملك الأجر، وعلى التشريع الطبى أن يكفل الرعاية الطبية لكل من يحتاجها عن طريق أية تنظيمات أو تشريعات تفي بذلك .

ورزق الطبيب فى القطاع الخاص حلال وأجره حق وعمله أمانة . ورقيبه الأكبر ربه الذى لا يغفو وضميره الذى لا يتهاون ، ولكن إن ألجأت الحاجة إليه فقيراً أو ضعيفاً فعليه أن يقدر الحاجة وأن يأكل بالمعروف وأن يكون على المحنة لا معها وأن يعطى لله بغية أن يتزكى وأن يتطهر ، فكما تجب الزكاة على المال تجب على العلم وعلى الوقت وعلى الجهد ، ومهنة الطب فى أساسها هى صناعة غوث الإنسان فى شدته لا استغلال حاجته .

(١) سنن الترمذى ٣٦٢/٤ رقم ٢٠٠٢ قال عنه حسن صحيح . وسنن أبى داود ٢٥٣/٤ رقم ٤٧٩٩ و ٣٦٣/٤ رقم ٢٠٠٣ ومسنند الإمام أحمد ٤٤٦/٦ رقم ٢٧٥٥٧ قال الألبانى : صحيح . انظر : صحيح أبى داود ٩١١/٣ رقم ٤٠١٤ .

(٢) انظر : الطحاوى ، شرح مشكل الآثار ، ٤٠٢/١٠ ، حديث رقم ٤٢١٠ ، قال ابن حجر فى الفتح : إسناده حسن ، انظر : فتح البارى ١٩٩/٢ . والسخاوى ، المقاصد الحسنة ، ص ٣٩٦ .

المطلب التاسع : كيف يمكن تفادي الأخطاء الطبية

إن العمل في مجال الطب هو من التيسير والتفريح والتخفيف من آلام الناس قال رسول الله ﷺ (من نفس عن مسلم كربة من كرب الدنيا ، نفس الله عنه كربة من كرب الآخرة ..) ^(١) وعلى الطبيب أن يتحلى بالرحمة والملاطفة والشفقة على من ابتلاههم الله بالأمراض ليكون تحت قوله ﷺ (الراحمون يرحمهم الرحمن ، ارحموا من في الأرض يرحمكم من في السماء) ^(٢) وعلى الطبيب أن يؤدي ما على عاتقه من تحمل الأمانة ومراعاة عهد الله فالمريض أمانة عنده قال تعالى : ﴿ وَالَّذِينَ هُمْ لِأَمَانَاتِهِمْ وَعَهْدِهِمْ رَاعُونَ ﴾ ^(٣) .

والأخطاء الطبية ليست بالموضوع الجديد ، ولكن لم يتم الاهتمام بها بشكل جاد ، وعلى حد علمي القاصر ، تتفاوت معدلات الأخطاء الطبية ، والمعدل الحقيقي غير معروف في أغلب الأحوال وذلك بسبب القصور في الإبلاغ عن بعض الأخطاء الطبية من قبل العاملين بالقطاع الصحي ومن قبل المراجعين أيضا . والتهاون بالإبلاغ عن الأخطاء الطبية له أسباب على ما اعتقد ، منها :

١- خوف العاملين بالقطاع الصحي من العقاب أو من تحمل المسؤولية .

٢- وبالنسبة للمراجعين خوفهم من عدم الاهتمام بهم من قبل العاملين بالقطاع الصحي إذا ما قاموا بالإبلاغ عن الأخطاء ، أو لقناعتهم أنهم لن يستفيدوا من الإبلاغ وأنه لن يسمعهم أحد .

(١) سنن النسائي (الكبرى) ٣٠٩/٤ رقم ٧٢٨٨ وسنن أبي داود ٢٨٧/٤ رقم ٤٩٤٦ وسنن الترمذي ٣٤/٤ رقم ١٤٢٥ قال عنه الألباني : صحيح ، انظر : صحيح ابن ماجه باختصار السند ٤٤/١ رقم ٢٨٤ .

(٢) سنن البيهقي (الكبرى) ٤١/٩ رقم ٧٦٨٣ وسنن الترمذي ٣٢٣/٤ رقم ١٩٢٤ وسنن أبي داود ٢٨٥/٤ رقم ٤٩٤١ والحاكم في مستدركه ٢٧٧/٤ رقم ٧٦٣١ قال عنه الألباني : صحيح انظر : صحيح أبي داود ٩٣٣/٣ رقم ٤١٣٢ وصحيح الجامع رقم (٣) المؤقتون ، آية ٨ .

٣- ومن الأسباب المهمة لعدم الإبلاغ هو عدم وجود نظام واضح للإبلاغ والتعامل مع هذه الحالات .

وعند النظر في أسباب الأخطاء الطبية نجد أنها متنوعة ، ولم يتم حصرها .
ومن المهم جدًا معرفة أسباب الأخطاء الطبية لوضع حلول لتفاديها والحد منها .
ويمكن تقسيم أسباب الأخطاء الطبية إلى الفئات التالية :

- أخطاء التواصل ونقل المعلومات وتعد من أكثر أسباب الأخطاء الطبية شيوعا .
وقد تحدث على جميع المستويات بين الفريق الصحى الواحد أو الأقسام المختلفة .

ومن أمثلته : صرف علاج بدل علاج مشابه بالاسم ، أو إعطاء جرعة مضاعفة بسبب عدم وضوح الرقم ، أو اختلاط الملفات وتشابه الأسماء بين المرضى،
أو إعطاء تشخيص غير صحيح للمريض بناء على نتيجة تحاليل خاطئة أو مسجلة باسم مريض آخر .

- أخطاء متعلقة بالمريض أو المراجع بالقطاع الصحى .

ومن أمثلته : عندما يتابع المريض عدة أطباء فى عدد من المستشفيات أو المراكز الطبية مع عدم توافر ملف للمريض يوضح حالته أو الأدوية المعطاة له فقد يتم إعطاء المريض أدوية قد تتعارض مع بعضها مما يؤدي إلى نتائج سلبية وغير مستحبة .

- الأخطاء البشرية هى أخطاء ناتجة عن عدم اتباع الأنظمة والإجراءات والتوجيهات الطبية .

ومن أمثلته : القصور فى تدوين التاريخ المرضى أو الأدوية المستخدمة فى ملف المريض أو عدم تسجيل أنواع الحساسية التى يعانى منها المريض فى ملفه الطبى ، أو قد تكون أخطاء من الأشخاص العاملين نتيجة الإجهاد الزائد وكثرة العمل.
وقد تكون بسبب نقص المعلومات الطبية الضرورية للطبيب أو احد العاملين بالقطاع الصحى مما يؤدي إلى تأخر تقديم العلاج أو الإجراء المناسب فى الوقت المناسب .

• اختلاف التدريب بتغير الطاقم الطبي .

ومن أمثلته : عند غياب أحد العاملين بالقطاع الصحى وتولية مهامه لمن ينوب عنه ممن قد يكون ليس متمكنا أو لا تكون لديه المعلومات المهمة للقيام بهذا العمل قد يؤدي إلى العديد من الأخطاء الطبية .

• أخطاء تقنية .

ومن أمثلته : وضع اسم علاج على حاوية علاج آخر ، أو وضع فصيلة دم مختلفة على كيس الدم .

• فشل فى الأجهزة .

ومن أمثلته : خلل فى المضخة الوريدية مما يؤدي إلى إعطاء جرعة زائدة أو ناقصة من العلاج .

• التشخيص الخاطئ .

ومن أمثلته : قلة المعلومات الطبية لدى الطبيب المعالج ، أو عدم توفر الإمكانيات التشخيصية ، أو الخطأ بالتحاليل أو الإجراءات الطبية .

• نقص بالإمكانيات الطبية .

ومن أمثلته : عدم توافر أجهزة للأشعة مما يؤدي إلى التشخيص الخاطئ أو تأخر العلاج .

• خلل فى التصميم المعمارى للمبنى الصحى .

ومن أمثلته عدم توفر أجهزة إنذار الحرائق فى المبنى ، أو عدم وجود مخرج للطوارئ ، أو عدم توفر الدعامات فى دورات المياه لمساعدة المرضى على التحرك مما قد يتسبب فى سقوط المريض .

• عدم كفاءة الأنظمة والإجراءات وهذا من أهم أسباب الأخطاء الطبية لأنه مع وجود نظام جيد ودقيق لتفادى الأخطاء وضمان سلامة الإجراءات يتم تلافى أكثر

الأخطاء الشخصية واكتشافها قبل وصولها إلى المريض . ومن أمثلتها : عند وجود نظام داخل المستشفى يتيح للصيدلي التأكد من أن جرعة الدواء مناسبة لعمر ووزن وحالة المريض سوف يتم إيقاف الدواء غير المناسب قبل صرفه للمريض .

من خلال ما سبق يجب أن توضع قضية الأخطاء الطبية من أوليات المسؤولين ، والتعامل مع الخطأ الطبي بموضوعية ، والبحث عن الأسباب والحلول لا اتهام الأشخاص ، والاعتقاد أنه بعقاب المخطئ نكون قد حللنا المشكلة .

ولتقادي وتقليص معدل الأخطاء الطبية يجب الاعتراف بوجود المشكلة، وعدم محاولة إخفائها أو التستر عليها ، فكل من تستر كان والله أعلم تحت قوله تعالى ﴿ وَالَّذِينَ يُؤْتُونَ الْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ بَغَيْرِ مَا اكْتَسَبُوا فَقَدْ احْتَمَلُوا بُهْتَانًا وَإِثْمًا مُّبِينًا ﴾ (١). وقوله ﷺ (المسلم أخو المسلم ، لا يظلمه ، ولا يسلمه ...) الحديث (٢).

وهذه بعض المقترحات لتقادي ارتفاع معدل الأخطاء الطبية ووقوعها :

١- الإيقان بأن الخطأ الطبي مسؤولية مشتركة من الجميع سواء في القطاع الصحي أو من المريض نفسه وذويه .

٢- تشجيع العاملين والمراجعين بالقطاع الصحي للإبلاغ عن الأخطاء الطبية وذلك بوضع قواعد ومبادئ تساعد على الإبلاغ عن مثل هذه الحوادث والنظر إليها بإيجابية لحلها وعدم التعامل معها بطريقة البحث عن المجرم وعقابه ، لأن ذلك سوف يمنع العاملين عن التبليغ .

٣- إيجاد وسائل سهلة للإبلاغ عن الأخطاء الطبية عن طريق الانترنت والهاتف المخصص للبلاغات والاستمارات الورقية .

(١) الأحزاب ، آية ٥٨ .

(٢) صحيح البخارى ٨٦٢/٢ رقم ٢٣١٠ و ٢٥٥٠/٦ رقم ٦٥٥١ وصحيح مسلم ١٩٩٦/٤ رقم ٢٥٨٠ .

- ٤- التعامل مع الأخطاء الطبية بطريقة التحليل لمعرفة سبب المشكلة وإنشاء نظام لعدم تكرار هذا الخطأ .
- ٥- تبنى معيار صارم لمعدل الأخطاء الطبية والسعى الدائم للوصول لهذا المعيار .
- ٦- إخضاع الأجهزة الطبية إلى معايير ثابتة ووضع إجراءات وقائية لتفادى الأخطاء البشرية .
- ٧- تهيئة مناخ العمل للعاملين بالقطاعات الصحية مثل تقليل ساعات العمل وإعادة النظر فى نظام المناوبات . ومراعاة عدد المرضى للطبيب الواحد بحيث يعطى المريض حقه من قبل الطبيب .
- ٨- تصميم المباني الصحية بطريقة تقلل من الحوادث والسقوط وسهولة الأداء الوظيفى .
- ٩- استخدام التقنية الحديثة انتى تساعد على إعطاء الجرعات الصحيحة للمرضى والتنبه عند اختلاف الجرعات أو تغييرها .
- ١٠- وضع نظام للتأكد من إعطاء العلاج الصحيح للمريض وخصوصا فى الأدوية الوريدية والتي يكون الخطأ فيها مميتا مثل التأكد من زمرة الدم المعطاة للمريض أنها الزمرة الصحيحة من قبل ممرضتين .
- ١١- زيادة الوعى عند المرضى والمراجعين وتنقيفهم صحيا . وتشجيعهم على التفاعل الإيجابى بخصوص الرعاية الصحية المقدمة لهم .
- ١٢- التعاون بين المنشآت الصحية المختلفة لإنشاء منظمات متخصصة لتقليل الأخطاء الطبية ووضع خطط للعمل وتبادل المعلومات الطبية بينها .
- ١٣- تعاون المريض ولذلك دور كبير ، فكما أن له حقوق فعليه واجبات ، وذلك من خلال :
- سؤال الطبيب عن العلاج المعطى كنوعه وجرعاته وتكراره ، والإجراءات المقدمة بتفصيل وكيفية عملها . والطلب من الطبيب أو الصيدلى أو الممرض

- الاحتفاظ بقائمة عن الأدوية التى يأخذها المريض ، حتى الأدوية التى تؤخذ بدون وصفة ، وتقديمها للطبيب عند المراجعة أو عند الحاجة .
- السؤال عن نتائج التحاليل والإجراءات المعمولة للمريض وما معناها بالنسبة له .
- فهم خطة العلاج والخيارات ومشاركة المريض للطبيب باختيار الخطة المناسبة له.
- وعند الحاجة لعملية يجب فهم مدى الحاجة لها وطريقة إجرائها بوضوح وما سيحصل خلال العملية واحتمالات المضاعفات لا سمح الله^(١) .

الخاتمة :

الطب من الأمور التى أمر بها رسولنا الكريم ﷺ ، حيث قال : (تداؤوا عباد الله فإن الله لم ينزل داء إلا أنزل له دواء ...)^(٢) ، وغاية الطبيب علاج المريض ، وذلك بالافتقار إلى الله سبحانه وتعالى فى طلب الإعانة وطلب السداد ، وواجب الطبيب ان يتحلى بالأخلاق الإسلامية ، وليكن أصل التعامل مع المريض قوله تعالى : ﴿وَاخْفِضْ جَنَاحَكَ لِلْمُؤْمِنِينَ﴾^(٣) . وهذه بعض النتائج التى استخلصتها من خلال هذا البحث الذى أمل أن يكون قد وفى بالعناصر العامة ، ومن أهم النتائج :

- ١- على الطبيب أن يدرك أن الله مطلع عليه .
- ٢- على الطبيب أن ينطلق فى عمله المهني من قاعدة الرحمة الانسانية التى تتسع كل البشر .
- ٣- على الطبيب أن لا يكون همه الأجر المادى من المريض .
- ٤- على الطبيب أن يتعلم قدرًا من الأحكام الشرعية المتعلقة بمهنة الطب .

(١) د. علا بابلى ، الأخطاء الطبية الأسباب والمسببات ، القدوة الالكترونية الثانية ، منتديات مركز الملك عبد العزيز للحوار الوطنى ، ٢٠٠٩/٧/٣ م .

(٢) مسند الإمام أحمد ، ٤٤٦/١ رقم ٤٢٦٧ . وصحيح ابن حبان ٤٢٧/١٣ رقم ٦٠٦٢ .

(٣) الحجر ، آية ٨٨ .

٥- على الطبيب أن يتجنب الأخطاء المحتملة عند ممارسة مهنته ، ولا يتساهل فى أخذ جميع الاحتياطات اللازمة .

٦- يحسن أن يرتب فى كل مشفى جهة علمية شرعية .

٧- على الطبيب أن لا يتخلى عن مسؤولياته بالانكال على من يعمل تحت رئاسته من أطباء متمرنين أو ممرضين .

٨- أن الطبيب محاسب ومسؤول أمام الله تعالى ثم أمام المجتمع عما يفعله فى مهنته .

قائمة المراجع :

أولاً : القرآن الكريم

ثانياً : المصادر العامة

- أحكام الجراحة الطبية ، الشنقيطي ، مكتب الصديق ، الطائف ، ١٩٩٣ م .
 - أخلاق الطبيب ، الرازي ، تحقيق : عبد اللطيف العبد ، دار التراث ، القاهرة ١٣٩٧ هـ .
 - الأخطاء الطبية بين الالتزام والمسؤولية ، محمد شريم ، المطابع التعاونية ، عمان ، ٢٠٠٠ .
 - تحفة المودود ، ابن القيم ، دار الكتب العلمية ، بيروت .
 - الحسبة ، ابن تيمية ، ضمن مجموع الفتاوى ، دار الوفاء ، ط٣ ، ١٤٢٦ هـ .
 - زاد المعاد ، ابن القيم ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ط ٢٧ ، ١٤١٥ هـ .
 - عيون الأطباء في طبقات الأطباء ، ابن أبي صبيحة ، دار مكتبة الحياة ، بيروت .
 - الطب النبوي ، ابن قيم الجوزية ، دار إحياء الكتب العربية ، القاهرة .
 - الطبيب المسلم تميز وسمات ، يوسف التركي ، جامعة الملك سعود .
 - الضمان ، خالد المشيقح ، بدون .
 - القانون في الطب ، ابن سينا ، دار الفكر ، بيروت .
 - الفقه الإسلامي وأدلته ، وهبة الزحيلي ، دار الفكر ، سورية ، ط٤ .
 - قواعد الأحكام في مصالح الأنام ، عز الدين بن عبد السلام ، بدون .
 - مجموع الفتاوى ، ابن تيمية ، دار الوفاء ، ط٣ ، ١٤٢٦ هـ .
 - المسؤولية المدنية والجناحية في الأخطاء الطبية ، منصور المعاطة ، مركز الدراسات والبحوث ، الرياض .
 - ط١ ، ١٤٢٥ هـ .
 - المسؤولية الطبية ، أسامة القايد ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، ١٩٩٠ م .
 - مسؤولية الطبيب وإدارة المرفق الصحي العام ، أحمد شرف الدين ، بدون .
- ثالثاً : كتب التفسير
- الكشف والبيان ، النيسابوري ، دار الفكر العربي ، بيروت ، ط١ ، ١٤٢٢ هـ .
 - رابعاً : كتب الحديث والفقه وشروحها .
 - أسنى المطالب ، الأنصاري ، المطبعة الميمنية ، مصر ، ١٣١٣ هـ .
 - الاستنكار ، ابن عبد البر ، تحقيق : عبد المعطي القلعجي ، دار قتيبة ، بيروت .
 - الاقناع ، للحجاوي ، المطبعة المصرية ، مصر ، ١٣٢٥ هـ .
 - الانصاف ، المرداوي ، مطبعة السنة المحمدية ، مصر ، ١٣٧٦ هـ .
 - الأم ، الشافعي ، المطبعة الأميرية ، مصر ، ١٣٢٥ هـ .
 - بدائع الصنائع ، الكاساني ، مطابع الجمالية ، القاهرة .
 - بداية المجتهد ، ابن رشد ، دار الكتب العربية ، مصر ١٣٢٥ هـ .
 - تبیین الحقائق ، الزيلعي ، المطبعة الأميرية ، بولاق ، ط٢ ، ١٣١٣ هـ .
 - جامع العلوم والحكم ، ابن رجب الحنبلي ، دار المعرفة ، بيروت ، ط١ ، ١٤٠٨ هـ .

- روضة الطالبين ، النووي ، المكتب الإسلامي ، بيروت .
- سلسلة الأحاديث الصحيحة ، الألباني ، مكتبة المعارف ، الرياض .
- سنن أبي داود ، دار الحديث للطباعة ، بيروت ، ط ١ ، ١٣٨٨ هـ .
- سنن النسائي ، دار البشائر الإسلامية ، بيروت ، ط ٢ ، ١٤٠٦ هـ .
- سنن ابن ماجه ، دار الفكر ، بيروت .
- سنن الدار قطنى ، دار المحاسن ، القاهرة .
- سنن البيهقي ، تحقيق : الأعظمي ، مكتبة الدار ، ١٤١٠ هـ .
- شرح السنة ، البغوي ، تحقيق : شعيب الأرناؤوط ، محمد الشاويش ، المكتب الإسلامي ، ط ٢ ، ١٤٠٥ هـ .
- شرح مشكل الآثار ، الطحاوي ، تحقيق : الأرناؤوط مؤسسة الرسالة ، ط ١ ، ١٤١٥ هـ .
- صحيح البخاري ، البخاري ، تحقيق مصطفى الديب ، دار ابن كثير ، ط ٣ ، ١٤٠٧ هـ .
- صحيح مسلم ، لمسلم ، دار الجيل ، بيروت .
- صحيح سنن ابن ماجه باختصار المسند ، الألباني ، مؤسسة غراس ، الكويت ، ط ١ ، ١٤٢٣ هـ .
- غاية المرام ، الألباني ، المكتب الإسلامي ، بيروت ، ط ٣ ، ١٤٢٥ هـ .
- فتح الباري شرح صحيح البخاري ، ابن حجر ، دار المعرفة ، بيروت .
- الفروع ، ابن مفلح ، عالم الكتب ، بيروت ، ط ٤ ، ١٤٠٥ هـ .
- كشف للقناع ، البهوتي ، مطبعة أنصار السنة المحمدية ، مصر .
- اللباب شرح للكتاب ، الميداني ، تحقيق : محمود النواوي ، دار الكتاب العربي .
- المبسوط السرخسي ، دار المعرفة ، بيروت .
- المبدع ، ابن مفلح ، الكتب الإسلامي ، بيروت ، ط ١ ، ١٣٩٩ هـ .
- المحلى ، ابن حزم ، المطبعة المنيرية ، مصر ، ط ١ ، ١٣٥١ هـ .
- المشكاة ، للتبريزي ، تحقيق : الألباني ، المكتب الإسلامي ، ط ٣ ، ١٤٠٥ هـ .
- مصنف ابن أبي شيبة ، تحقيق : محمد عوامة ، الدار السلفية .
- معالم السنن ، الخطابي ، المطبعة ، المطبعة الحلبيه ، ط ١ ، ١٣١٥ هـ .
- الموافقات ، الشاطبي ، تحقيق : أبو عبيدة ، دار ابن عفان ، ط ١ ، ١٤١٧ هـ .
- مواهب الجليل ، الرعيني ، تحقيق : زكريا عميرات ، دار عالم الكتب .
- مستدرک الحاكم ، الحاكم النيسابوري ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط ١ ، ١٤١١ هـ .
- مسند أبي يعلى ، دار المأمون ، دمشق ، ط ١ ، ١٤٠٥ هـ .
- معجم الطبراني ، المكتب الإسلامي ، بيروت ، ط ١ ، ١٤٠٥ هـ .
- مصنف عبد الرزاق ، تحقيق : محمد أمير ، المكتب الإسلامي ، بيروت .
- المغني ، ابن قدامة ، تحقيق : عبد الله التركي ومحمد الطوط ، دار هجر ، ط ١ ، ١٤٠٦ هـ .
- الموطأ ، مالك ، تحقيق : أحمد عرموش ، دار النفائس ، بيروت ، ط ٧ ، ١٤٠٤ هـ .
- نيل الأوطار ، الشوكاني ، المطبعة المنيرية ، مصر .

خامساً : كتب اللغة والمعاجم

- تاج العروس ، الزبيدي ، المطبعة الخيرية ، ط ١ ، ١٣٠٦هـ .
- تهذيب اللغة ، الأزهري . بدون .
- التوفيق على مهمات التعارف ، المناوي ، دار الفكر ، بيروت ، ط ١ ، ١٤١٠هـ .
- التعريفات ، الجرجاني ، مطبعة أحمد كامل ، استانبول ، ١٣٢٧هـ .
- لسان العرب ، ابن منظور ، دار صادر ، بيروت .
- مختار الصحاح ، الرازي ، تحقيق : محمود خاطر ، مكتبة لبنان .
- المصباح المنير ، الفيومي ، المكتبة العلمية ، بيروت .
- معجم مقاييس اللغة ، ابن فارس ، تحقيق : شهاب أبو عمرو ، دار الفكر ، بيروت ، ط ١ .
- المعجم الوسيط مجموعة من العلماء ، تحقيق : مجمع اللغة العربية ، مصر ، دار الدعوة .
- المفردات ، الأصبهاني ، دار القلم ، دمشق .
- النزمة البهجة في تشييد الأذهان وتعديل الأزجة ، الأنطاكى ، مؤسسة البلاغ ، بيروت .
- النهاية في غريب الحديث ، ابن عبد البر ، تحقيق : طاهر الزاوي ومحمود الطناحي ، المكتبة العلمية ، بيروت ، ١٣٩٩هـ .

سادساً : كتب السير والتراجم

- الأعلام ، الزركلي ، دار العلم للملايين ، بيروت ، ط ١٥ ، ٢٠٠٢م .
 - سير أعلام النبلاء ، الذهبي ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ط ٤ ، ١٤٠٦هـ .
 - طبقات الحفاظ ، الذهبي ، دار الكتب العلمية ، بيروت .
 - طبقات الأطباء ، ابن جلجل ، مؤسسة الرسالة ، بيروت .
 - معجم المؤلفين ، رضا كحالة ، الترقى ، سوريا .
 - وفيات الأعيان ، ابن خلكان ، تحقيق : إحسان عباس ، دار صادر ، بيروت ، ط ١ ، ١٩٠٠م .
- سابعاً : المواقع والدوريات الإلكترونية
- الفقه الإسلامي يفرض مسؤوليات مهنية على الطبيب المسلم ، الشرق الأوسط ، زامل الركاض .
 - الأخطاء الطبية الأسباب والمسببات ، ندوة إلكترونية علا بابللي .
 - الأخطاء الطبية وتكيف المسؤولية القانونية للطبيب ، مقالة ، عبد الله الزركاني .
 - الأخطاء الطبية في ميزان القضاء الإسلامي ، مقالة ، هاني الجبير .
 - مجمع اللغة العربية ، العدد ٨١-١٠٢ .
 - مجلة مجمع الفقه الإسلامي .
 - المعيار القانوني ، مقالة ، حامد عبد الكريم .
 - المسؤولية الجنائية التأديبية عن الأخطاء الطبية في النظام السعودي . مقالة ، حسان العريان .
 - مسؤولية الطبيب عن أخطائه في الفقه الإسلامي (٢) مقالة ، مصطفى باجو .
 - الممارسات الطبية بين خطأ الطبيب ومضاعفات المرض ، مقالة ، عبد الله منجود .

* * *

